الفصل السادس عشر

الأمة الإسلامية والتحولات السياسية والاقتصادية المعاصرة

أثر الأزمات الاقتصادية على التحولات السياسية و الاقتصادية:

يعيش العالم الإسلامي اليوم في خضم متغيرات سياسية واقتصادية متسارعة، وباستقرائنا للإحداث و المتغيّرات المتتالية خلال القرن الماضي تتكشف لنا العلاقة الوثيقة بين تلك المتغيّرات في الفكرين الاقتصادي والسياسي، وبين تطورات الأزمات الاقتصادية. إذ كانت تلك المتغيرات مرتبطة من ناحية الفكرين السياسي والاقتصادي بجذور تطورات تاريخية حدثت في القرن التاسع عشر وخلال الربع الأول من القرن الماضي، وكانت الأمة الإسلامية آنذاك تعيش في مشاكلها، حيث أخضعت جل الدول الإسلامية في أسيا و أفريقيا والشرق الأوسط تحت سيطرة الدول الاستعمارية الغربية، و منذ الثلاثينيات وإلى نهاية القرن الماضي،- بل إلى يومنا هذا- فان كل المتغيرّات في نهج وأساليب إدارة الاقتصادات في الدول الإسلامية كانت ومازالت مرتبطة بالأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية في الدول الغربية التى ارتبطت بها سياسياً واقتصادياً. كما انعكست آثار تلك المتغيرات الفكرية والأيدلوجية على نظم الحكم وعلى نماذج إدارة الاقتصادات في الدول الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اعتنقت معظم الدول الإسلامية الأفكار اليسارية وانعكس ذلك في التحولات في الفكرين الاقتصادي والسياسي وفي إدارة اقتصاداتها وفي أوضاع نظم الحكم فيها. وفى نفس السياق فان التحولات السياسية التى أفرزتها نهاية الحرب العالمية الأولى كان من تداعياتها على العالم الإسلامي تفكيك الخلافة العثمانية ووضع الدول المنضوية تحت مظلة الخلافة العثمانية تحت سيطرة الدول الغربية المنتصرة.

وتمثل الفترة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إخضاع العالم الإسلامي، أي فترة الاستعمار المباشر، اسُتغلت خلالها مواردها المادية والبشرية واستغلالها في مواجهة ما اصابها من الكساد الكبير "The Great Depression" و ما لازمته من التداعيات المدمرة للاقتصادات في معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول الصناعية، حيث تراجعت معدلات الإنتاج والدخول، واستفحلت معدلات البطالة، إذ أحدث الكساد أزمة اقتصادية حادة في تلك الدول تمثلت في تراجع الإنتاج و تدهور الدخول و في استفحال مشكلة البطالة و اختلال العلاقة بين الطلب و العرض الكليين. و أصبحت الدول الغربية اكثر

نهماً على نهب موارد المستعمرات و أستنزافها لمقابلة متطلبات الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ومن أهم تداعيات الكساد الكبير وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ان اتضح جلياً إنه لا يمكن محاصرة تلك الأزمة في ظل النموذج الاقتصادي و السياسي اللبرالي السائد آنذاك. إذ أن مواجهة تلك الأزمة، خاصة مشكلة البطالة- التى أحدثتها الحرب العالمية كانت تستدعى تدخل الدولة والذي كان يعتبر آنذاك من المحرمات في ظل الفكر اللبرالي. اذ أتضح عندئذ فشل النموذج اللبرالي وتحولت إدارة الاقتصاد من النظام اللبرالي المرتكز على المفهوم الذي يحصر وظائف الدولة في الشئون التنظيمية و في إطار الحد الأدنى: الأمن والقضاء وتحسين العلاقات الخارجية. أما سائر الوظائف الأخرى فكانت - حسب المفهوم اللبرالي- من اختصاصات القطاع الخاص، وكان من المحظور تدخل الدولة في شئون الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وفق الفكر اللبرالي، وان قوى السوق وحدها هي التى تقرر ماذا ؟ و كيف ؟ و لمن ينتج؟. في ظل هذا النموذج الاقتصادي تُحدد الأطر الاقتصادية الكلية والجزئية وتُجرى في إطارها المعاملات في كل القطاعات الاقتصادية و الخدمية والإنتاجية.

ترمز نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية هامة في الدول الإسلامية. فقد شهدت تلك الفترة حصول جل الدول النامية في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي من الدول الغربية لتبدأ مرحلة جديدة من نماذج الحكم الذاتي.

وقد تأثرت الدول النامية، ومن بينها الدول الإسلامية، بالتحولات الكبرى التى شهدها العالم، اذ اندثر الفكر اللبرالي ليحل محله نموذج الرفاه، وتطورت في إطاره وظائف الدولة المبررة للتدخل من اجل تحقيق رفاهية المواطنين من خلال التدخل للتنظيم وتفعيل إدارة الاقتصاد. و يمثل هذا التدخل في قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات وتوجيه الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخول وتصميم برامج الاستخدام الأمثل لموارد البلاد لتحقيق الأهداف الاجتماعية ودعم و تحفيز القطاعات ذات الأسبقية و تعضيدها، واتباع سياسيات ائتمانية موجهة لدعم القطاعات ذات الأسبقية.

وقد استند هذا التحول في الفكر الاقتصادي على نظرية العمالة الكاملة (Full Employment) التى أرساها الاقتصادي البريطاني (جون كينز) والذي اتهم عندئذ بالنزعة الاشتراكية. وكان من أهم المرتكزات الفكرية لهذه النظرية رفع مستوى الطلب الفعّال على العمل والعمالة. وهو ما يسمى بالمالية الوظيفية والتي تقابل المالية المحايدة التى سادت في الفكر التقليدي.

وقد نال هذا النهج الجديد في الفكر الاقتصادي هوىً لدى كثير من الدول الإسلامية، شأن الدول النامية الأخرى التى نالت استقلالها حديثاً. وصاحب هذا التطور في الفكر الاقتصادي في جانب وظائف الدولة التوسع في النفقات العامة، ساعد تلك الدول كثيراً في تحقيق إنجازات إنمائية في الخدمات الاجتماعية. وكانت النتائج السالبة لذلك الاتجاه عدم قدرة مؤسسات القطاع العام، التى أوكلت لها جل تلك المسئوليات في ظل التحول في نهج إدارة الاقتصاد، على المساهمة بفعالية في تحقيق تلك المهام مما أدى فيما بعد إلى مبررات بروز حركة التحرير، إذ إنها لم تعد قادرة على مواكبة التطورات في مجالات التكنولوجيا التى أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج ومكمن القوة والقدرة على المنافسة الشرسة التى يطلبها التعايش مع العولمة. إذ أحدثت التكنولوجيا و تقانة المعلومات تطوراً مذهلاً وهاماً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى ربط تلك التطورات بمقدار جودة التقنيات المستخدمة للإنتاج والخدمات. واكب ذلك تراجع في مفهوم ربط الإنتاج والإنتاجية بعملية تكثيف عاملي رأس المال والعمالة كمصدرين أساسيين للإنتاج. وببروز حركة التحرير كمفهوم وواقع معاش تبدأ مرحلة تحول احدث متغيرات وارتباك خطير وهام في العلاقات التجارية وفى نشء فوارق بين الدول الصناعية والدول النامية، وتعاظمت الاتجاهات الاحتكارية مع ظهور المؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات. وفى الوقت ذاته أحدث تحرير أسواق المال ارتباكاً في الأسواق المالية العالمية وأشعل الأزمة المالية التى هزت أسواق المال الدولية قادت إلى انهيار مؤسسات مالية ومصارف كبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، مما اضطرت الدول العشرة الكبرى للعمل على إعادة هيكلة لجنة بازل لمحاصرة الأزمة.

واتضح عندئذ أن القطاع الخاص يتمتع بقدرة افضل على الاستجابة لمتطلبات التطورات التكنولوجية وأكثر كفاءة للتفاعل الإيجابي معها. ومما دعم ذلك الاتجاه نحو القطاع الخاص فشل المؤسسات العامة في توليد موارد مالية كافية لمقابلة التزامات الدولة الخارجية نحو خدمة الديون التى أُستغلت في الاستثمارات التى أشرفت عليها تلك المؤسسات العامة. وقد أفضى هذا الوضع إلى بروز أزمة الديون الخارجية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي ومازالت زيولها باقية إلى يومنا.

وتعتبر النماذج الإدارية التى اتبعتها الدول، في أطار تفعيل دور وظائف الدولة في تحقيق الرفاهية لشعوبها من سلبيات تلك الفترة. إذ اعتمدت تلك النماذج على الضوابط الإدارية الكابحة والمقيدة للنشاط الاقتصادي التى لم تعد مواكبة لمتطلبات التطورات التكنولوجية ومقتضيات المنافسة الشرسة التى استبطنتها العولمة الاقتصادية و التجارية. وسوف نرى فيما بعد سلبيات تلك النماذج في إدارة الاقتصاد على قدرة الدول الإسلامية في التخلص منها وبالتالي أضعاف قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية وعلى مواجهة تداعيات العولمة.

إن التطورات السالبة لنماذج إدارة الاقتصادات قد أفضت إلى تراجع الدول عن ذلك النهج في إدارة الاقتصاد والبحث عن نماذج بديلة. وقد جاء هذا التحول في إطار الجهود التى بذلت لمعالجة الأزمات الاقتصادية التى بدأت تطل برأسها مع بروز أزمة النفط في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي. وقد ارتبط ذلك التحول ببرامج إصلاحية استهدفت النظم الهيكلية والاقتصادية وتحقيق استقرارها.

ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي والتي تعتبر من أخطر المراحل التى يمر بها الاقتصاد العالمي. كما شهدت هذه الفترة خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي تحولات سياسية أثرت سلباً على الدول النامية، ومن بينها الإسلامية في أفريقيا واسيا والشرق الأوسط. إذ شهدت هذه الفترة التحرير الاقتصادي والذي تَبَنىَ إزالة القيود على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و دعم المنافسة لتحفيز القطاع الخاص و تشجيعه (وهنا تتأكد

علاقة الأزمات الاقتصادية بالتحولات في الفكرين الاقتصادي والسياسي)، حيث بدأت مشكلة تراجع كفاءة القطاع العام عن القيام بمهام ومتطلبات الرفاه منذ السبعينيات، إلا إنها تفاقمت وأصبحت أزمة اقتصادية في النصف الأول من الثمانينيات عند بروز أزمة الديون وتحول اهتمام الدول الأوربية من الدول النامية لصالح دول أوروبا الشرقية بعد اتفاقية هليسنكى وما تبع ذلك من التطورات المذهلة في العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي و بداية تفكك (حلف وارسو). ومن ثم بدأ تحول النموذج الاقتصادي المبني على الدور المتعاظم للدولة في إدارة الاقتصاد والمستند على التحكم و الكبح المالي، إلى نموذج جديد يستند على الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي والذي تلعب فيه قوى السوق، المعتمدة على المنافسة الحرة، دوراً أساسياً في إطار اقتصادي كلى تميز بعدم الاستقرار. إذ لم يكن هذا النموذج الجديد، بدوره، بمنأى عن الأزمات، ذلك لأن عملية التحرير المالي، خاصة و إن عمليات إزالة القيود على حركة حساب رأس المال وعلى أسعار الفائدة قد تمت قبل تهيئة المناخ المواتي لعمليات التحرير،بما في ذلك متطلبات توفير الأطر التشريعية و قواعد الرقابة المصرفية والضوابط الاحترازية الفاعلة، وإعادة هيكلة وتكييف الأوضاع الاقتصادية ايفاءاً بمتطلبات عمليات التحرير. إذ سرعان ما واجه عدد كبير من المصارف في الدول المتقدمة والناشئة والنامية صعوبات وأزمات، حتى بلغ عدد الدول التى واجهت أزمات مصرفية حوالي (١٣٣) دولة من جملة (١٨١) دولة عضو في صندوق النقد الدولي وفي خضمها دول العالم الإسلامي. ثم تفاقمت مشكلة التحرير و تداعياتها مع اندفاع الأسواق نحو العولمة (كما سوف نسردها بالتفصيل في الصفحات القادمة).

بالرغم من أن المجتمع الدولي - ممثلاً في مجموعة الدول العشرة الكبرى و صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية-بدأ في التحرك لمحاصرة الأزمات المالية ووضع المعايير والضوابط الاحترازية لتصويب أداء المؤسسات المالية و الأسواق المالية الدولية، و بالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على أداء كثير من الأسواق الدولية، إلا أنه مازالت هنالك بعض الدول الإسلامية تعانى من تبعات التحرير المالي وتداعيات العولمة. و سوف نتناول التطورات و التداعيات التى شهدتها هذه الفترة في الصفحات القادمة إن شاء الله.

و الذي يهمنا هنا من هذا التحليل هو أن هذا التحول من سياسات الكبح المالي و سيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد، إلى التحرير المالي و الانفتاح على الأسواق الخارجية و توسيع نطاق حركة القطاع الخاص، جاء نتيجة لأزمات مالية. ومازالت هذه الأزمات ماثلة، خاصة في أعقاب التطورات و المتغيرات المذهلة التى بدأت ترسم خطوطاً "كنتورية" جديدة للعالم-وبصفة أخص بالنسبة للامة الإسلامية-بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحرب الخليج الثالثة والتطورات الخطيرة الماثلة في العراق-العمق الإسلامي-و لا ندرى إلى أين سوف تقودنا هذه التطورات في ظل التهديدات التى تمارسها القوى المعادية للأمة الإسلامية. ومن جراء تلك التهديدات أحاطت غيوم كثيفة حول مصير الأمة الإسلامية. و مازال الوقت مبكراً للتنبؤ بمستقبل الأمة الإسلامية ومصير علاقاتها الاقتصادية والسياسية في ظل المتغيرات الدولية التى تهدد الاستقرار السياسي و الاقتصادي للامة خاصة في ظل ضعفها وهوانها. فإن استقراء التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية العالمية اظهر أن الأمة الإسلامية قد تعرضت جراء تلك التحولات إلى أزمات سياسية واقتصادية لامست هويتها وعقيدتها. كما أدت تلك التحولات إلى تهميش العالم الإسلامي اقتصاديا وسياسياً في عالم لم يعد يعرف التهميش أو التخلف عن ركب التقدم الحضاري واكتساب القدرة على التعايش مع العالم.

نحاول في الصفحات التالية، أن شاء الله، إبراز متطلبات تحرير الأمة الإسلامية من حلقات التخلف التى تعيشها وأحداث التحولات السياسية والاقتصادية التى تعيد لها كرامتها وتمكنها من التعايش مع المجتمع الدولي والاستفادة من المزايا التى تفرزها التطورات التكنولوجية والتحولات السياسية والاقتصادية التى توجه الحياة في عالم اليوم.

أولاً: الأمة الإسلامية والتحولات السياسية الدولية:

شهد النصف الثاني من القرن الماضي تحولات سياسية بالغة الخطورة على الأمة الإسلامية. وكان اخطر هذه المتغيرات المؤامرة الكبرى التى أفضت إلى قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم الإسلامي. وقد قامت الصهيونية العالمية والقوى الإمبريالية و الصليبية على خلفية الصراع ضد الحضارة الإسلامية التى بدأت بالحملات

الصليبية في القرون الوسطى ثم طرد المسلمين من جنوب القارة الأوروبية ثم إخضاع أقطار الدول الإسلامية في شمال إفريقيا و غربها و الشرق الأوسط تحت سيطرت الاستعمار الغربي، ثم تفكيك الخلافة الإسلامية وتحويل الأراضي التى ظلت تحت مظلتها إلى مستعمرات ومحميات ودويلات وممالك سيطرت عليها الدول الاستعمارية. و إمعانا في السيطرة على العالمين الإسلامي والعربي تم إنشاء الكيان الصهيوني ليصبح نقطة ارتكاز لها وبؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة لتسهيل السيطرة الكاملة على العالم العربي والإسلامي.

ومن أهم المخاطر التى برزت في التسعينيات من القرن الماضي نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وزوال الثنائية القطبية لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية في ظل النظام الدولي الجديد، مستغلة المنظمات الدولية مثل مؤسستي بريتون ودز، منظمة التجارة العالمية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة من خلال نفوذها وسيطرتها على العالم خاصة دول العالم الثالث واستخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع ما يسمى بدول العالم الثالث، وبصورة أخص مع الدول الإسلامية. وبذلك غيرت هذه التحولات المتسارعة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التى سادت أبان الحرب الباردة وما قبلها.

وكنتيجة لتداعيات هذه التحولات وما استبطنتها من إفرازات تواجه الأمة الإسلامية تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية خطيرة ومتسارعة، في ظل تعرض الحضارات البشرية الموروثة للتهميش و التعدي، كما يتعرض دور الأديان في توجيه الحياة البشرية للانتقاص.

أصبح الإسلام يشكل في نظر القوى الغربية العدو الرئيسي بعد زوال المعسكر الشيوعي، فكراً ونظاماً. كما تعتبر استراتيجية الغرب الحضارة الإسلامية، كأقوى الحضارات في الساحة الدولية وبذلك تشكل تهديداً مباشراً لحضاراتها العلمانية المسنودة بالفكر الرأسمالي اللبرالي والصليبي المتطرف و المسنود باطماع الصهاينة. و مما عمق هذه النظرة الاستراتيجية للرأسمالية الغربية للعالم الإسلامي ما تتميز به كثير من مناطقها بموارد طبيعية هامة واستراتيجية مثل النفط

والمواقع الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة المناطق التى تربط العالم والبلاد الإسلامية بمناطق ذات استراتيجية في أفريقيا واسيا. هذا إلى جانب اتسهدافها الدول إسلامية التى تملكت القدرة على تطوير الأسلحة النووية مثل العراق وإيران.

هكذا نجد مؤامرات الولايات المتحدة الأمريكية المسنودة بدوائر الصهيونية والكنيسة المتطرفة تأخذ بعُداً جديداً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مرتكزة على الأحادية القطبية ومستغلة معطيات العولمة فى إزالة الحدود الجغرافية بين الدول و الحضارات لصالح الرأسمالية الغربية والدوائر الصهيونية وأفكارها.وليسهُل اكتمال سيطرة الرأسمالية الغربية الكاملة على كل مناح الحياة البشرية الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية استخدمت معايير مزدوجة وشعارات فضفاضة مختلفة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الشفافية و محاربة الارهاب ...إلخ. ويتم تنفيذ هذه الخطط عن طريق استغلال المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان ومجلس الأمن و المؤسسات المالية مثل صندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية و التى أصبحت مطية للدول الغربية لتمارس من خلالها أستراتيجياتها فى اخضاع دول العالم الثالث عامةً و الدول الأسلامية بصفة خاصة حيث تمارس قوى الأمبريالية من خلال هذه المؤسسات ضغوطاً هائلة على الأمة الإسلامية. و ذلك الى جانب التدخل المباشر في شئونها الداخلية لتدمير بنياتها الأساسية بأبشع صورة الوحشية المنافية للإنسانية، كما هو الحال في فلسطين، افغانستان و العراق. وهنالك عدة دول إسلامية تتعرض للضغوط الهائلة، بل وللتهديد بالتدخل المسلح، ومثال ذلك ما يتعرض له السودان وإيران وسوريا. وكل ذلك في إطار المؤامرات الغربية المسنودة بالدوائر الكنسية والصهيونية. وتستغل الولايات المتحدة في ذلك كل قدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي في التعدي على هوية الأمة الإسلامية و مقوماتها و تهميش دور الدين الإسلامي في حياة المسلمين عن طريق مطالبة الدول الإسلامية بتعديل المناهج الإسلامية في مؤسساتها التعليمية، كما حاصرت حركة أموال المسلمين الموجهة إلى الأعمال الخيرية لإفساح المجال للمنظمات الطوعية الغربية المشبوهة والجاهدة في تنصير المسلمين وإشعال الفتن في البلاد الإسلامية.و يحدث كل ذلك تحت ستار محاربة الإرهاب و إصلاح نظم الحكم في البلاد الإسلامية. ويستخدم في تحقيق ذلك المعايير المزدوجة و ابشع المجازر البشرية في فلسطين وأفغانستان و العراق. وأبرز الأمثلة

لإزدواجية المعايير التى تستخدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية انها تحرم على إيران والعراق تطوير السلاح بينما يسمحون في الوقت ذاته لإسرائيل بامتلاك ترسانات الأسلحة النووية والبايولوجية.

واعتقد أن ما تم وما يدور الآن من مؤامرات و تكتلات ضد الأمة الإسلامية لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الحرب الصليبية وصراعاتها ضد الأمة الإسلامية والتي بدأت منذ العصور الوسطى. و تتخذ هذه الصراعات في كل مرحلة من مراحلها أساليب وتدابير مختلفة تتواءم و تتفق مع الظروف و المعطيات الدولية الماثلة.

فقد استغلت قوى الاستعمار الأوروبية انحسار المدى الإسلامي وضعف خلفاء الدولة الإسلامية فقامت باستنزاف ثرواتها وتهميش حضاراتها وهويتها.

ففي نهاية الحرب العالمية الأولى تم تفكيك أخر ما تبقى من الخلافة الإسلامية وتجزئتها إلى أقطار ودويلات و ممالك ومحميات استبقتها تحت نفوذها.

والآن تستغل القوى الصليبية في صراعها مع الأمة الإسلامية الظروف الدولية المواتية تحت ظل الأحادية القطبية-النظام العالمى الجديد-و التفوق العلمي والاقتصادي والسياسي والعسكري، إلى جانب تفكك الأمم الإسلامية وضعفها السياسي والعسكري. وتستخدم تلك القوى في صراعها ضد الأمة الأسلامية، إلى جانب قواها العسكرية والاقتصادية ،وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسستي بريتون ودز والمؤسسات المالية الأخرى، وتفرض على هذه المؤسسات استخدام المعايير المزدوجة في تعاملها مع الدولة الإسلامية.

وصف السيد/ دينس هاليداي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة السابق الرئيس الأمريكي جورج بوش (في ندوة نظمتها نقابة الصحفيين المصريين مؤخراً) بأنه الديكتاتور الأكبر للنظام العالمي لتورطه في الجرائم التى ترتكب بالعراق وفلسطين وأفغانستان.

وقال هاليداي أن الأمم المتحدة صارت الآن أداة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة لذلك يجب على العالم أن يرفض دورها باعتبارها أداة لبسط الهيمنة الأمريكية.

و أضاف هاليداي أن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض نظم بعينها في الشرق الأوسط حتى لا تهدد المصالح الأمريكية كما تهدف

إلى فرض هيمنتها وليس الديمقراطية كما تدعى وتسعى لاستثمار تلك الهيمنة باستنزاف الموارد الطبيعية للعرب وفى مقدمتها النفط.

وشبه هاليداي الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي بأنها (تسونامي أمريكي) مضيفاً أن الولايات المتحدة عند غزوها للعراق رفعت شعار(الصدمة و الرعب) مما يندرج تحت قائمة (إرهاب الدولة) وأن النتائج التى أسفرت عنها عملية غزو العراق تعد انتهاكاً صريحا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى. وأكد أن المقاومة العراقية تمارس حقها المشروع لتحرير وطنها وميثاق الأمم المتحدة ينص على حق الأفراد في الدفاع عن النفس في ظل الاحتلال[1].(انتهى حديث هاليداي)

وبعد أن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قواها العسكرية في أحداث المجازر البشرية البشعة في العراق وأفغانستان وتمكين الصهاينة من احتلال فلسطين وتذليل شعبها، بدأت ترفع عصا التهديد على دول إسلامية أخرى مثل السودان وسوريا وإيران.

وفى إطار صراعها ضد الأمة الإسلامية وإخضاعها تحت سيطرتها تقوم القوى الصليبية بدعم وتقوية الكيان الإسرائيلي لتكون بؤرة لعدم استقرار دائم في الوطن الإسلامي. وتوفر لها كل مقومات التفوق على العالم الإسلامي وذلك بمدها بالمال وكل أنواع الأسلحة المتطورة. وفى حين تقوم دولة الكيان الإسرائيلي بامتلاك وتطوير الأسلحة النووية والكيماوية الفتاكة تقوم تلك القوى بحرب إبادة على العراق تحت زعم إبادة أسلحة الدمار الشامل، وفى ذات الوقت تحول دون امتلاك إيران للسلاح المتطور.وبكل أسف يحدث كل ذلك تحت سمع وبصر قادة الدول الإسلامية.

ومن التداعيات السالبة التى صاحبت انهيار المعسكر الاشتراكي التعاون بين شطري أوروبا. إذ يعتبر انهيار المعسكر الاشتراكي فكراً ونظاماً اكبر تحولات استراتيجية يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وكان لهذه التحولات بالغ الأثر على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية. فقد تحولت العلاقات بين

---

(١) صحيفة الرياض السعودية – يوم ٢٠٠٥/١/١٣م.

الكتلتين الغربية والشرقية من حالة الخصام والمواجهة التى اتسمت بها العلاقات بين القطبين طيلة فترة الحرب الباردة، إلى حالة تقارب ووئام وتعاون أسست على القيم والموروثات الأوروبية المشتركة. وعلى ضوء تلك الموروثات تم الألتقاء على مبادئ متفق عليها لنبذ الخصام والمقاطعة بين شطري أوروبا والبحث عن وسائل للتعاون الإقليمي والحلول الدائمة للمشاكل المشتركة بين شطري القارة، وأنهاء حالة تجزئة القارة بين كتلتين عقيديتين وعسكريتين جامدتين، إلى جانب إرساء دعائم التعاون الاقتصادي والأمني والتكنولوجي والعلمي، وبناء جسور الثقة وإزالة الحاجز النفسي الذي سيطر على الشطرين طيلة عقدي الستينيات والسبعينيات. ووفق ميثاق باريس نشأت تحولات جوهرية في خريطة أوروبا السياسية والعسكرية لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الأوروبية الأوروبية. وامتدت آثار هذا التحول إلى جميع أنحاء العالم، خاصة دول العالم الثالث التى تربطها بأوروبا علاقات تاريخية.

لقد افقد هذا التحول الإستراتيجي في العلاقات الأوروبية الدول الإسلامية النامية الأهمية الاستراتيجية التي تمتعت بها طيلة فترة الحرب الباردة، من خلال التوجه العام لعلاقات القطبين الكبيرين مع دول العالم الثالث وكتلة دول عدم الانحياز. فقد اتسمت فترة الحرب الباردة بالسباق والمنافسة بين القطبين لاستقطاب تلك الدول. وكانت بعض الدول الإسلامية مثل مصر والجزائر والعراق وباكستان ونيجيريا، قد تميزت بعلاقات استراتيجية مع القطبين شملت المجالات السياسية والإقتصادية. وبانتهاء الحرب الباردة وتغيّر خريطة أوروبا فقدت الدول الإسلامية تلك الأهمية الاستراتيجية. وبعد التقارب بين الشرق والغرب لم تعد دول الكتلتين في حاجة إلى استقطاب دول العالم الثالث. ومن ناحية أخرى وفي إطار التعاون بين شطري أوروبا الموحدة تحول اهتمام دول أوروبا الغربية، الذي كان يمثل ثقل التعاون الاقتصادي التاريخي مع كثير من الدول الإسلامية إلى أوروبا الشرقية. ولم تعد كثير من الدول الإسلامية النامية قادرة على منافسة دول أوروبا الشرقية في جذب الاستثمارات الغربية، نسبة للفجوة الكبرى القائمة بين الإقليميين في البنيات التحتية الجاذبة للاستثمار الخاص وفى مناخ الأستقرار السياسي والفجوة الواسعة بينهما في توطين التكنولوجيا والعمالة الفنية والماهرة.

لقد عمقت هذه التحولات حالة العزلة و التهميش لكثير من الدول الإسلامية غير البترولية إقتصادياً وسياسياً، بعد أن أضيفت العزلة الجغرافية والسياسية إلى العزلة الإقتصادية وفجوة التكنولوجيا، التي تميزت بها العلاقات الدولية في أعقاب أزمة الديون، وتدهور شروط تبادل التجارة الدولية والتي أوضحناها من قبل.

تجدر الإشارة هنا الي أن هذه التحولات تمت في ذات الوقت الذي التزمت فيه عدة دول إسلامية بتنفيذ برامج إقتصادية قاسية فرضتها عليها الدول الغربية في إطار التعاون الإقتصادي وتقديم المساعدات المالية. وبتراجع مسار التعاون الإقتصادي وضمور المساعدات الإقتصادية المقدمة من الدول الغربية، لم تعد برامج الإصلاح التى تقوم بتنفيذها بعض الدول الإسلامية، قادرة على تحقيق أهدافها مما عرّض كثيراً من الحكومات الإسلامية الفقيرة إلى حرج سياسي مع الدول والمؤسسات المالية المانحة.

لقد أوضحنا من قبل في الصفحات السابقة من هذه الورقة التطورات المذهلة التي شهدها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، وأحدثت تحولات كبرى في الهياكل الاقتصادية والمالية وفي مجالات الإنتاج والتوزيع، اقتضتها متطلبات التعايش مع حركة العولمة الإقتصادية التي أثرت على النظم الإقتصادية وعلى نظم الحكم، حيث برزت في أوربا وأمريكا وأسيا تجمعات و تكتلات إقتصادية وسياسية. وتبنت دول العالم برامج وإستراتيجيات لمواكبة ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والإتصال، والعمل على الإستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التغيرات في الساحة الدولية، في نظم وأنماط الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وفي وسائل ونماذج أدارتها. وبذلك تمكّن كثير من دول العالم من المواكبة مع تلك التطورات واستطاعت أن تتجاوز مخاطرها والتبعات السالبة للعولمة.

ولما كانت الدول الإسلامية، التي خرجت من قبضة الإستعمار مثقلة بمشاكلها الداخلية، مشغولة بأزماتها الإقتصادية والسياسية والأجتماعية عما يجري حولها، فلم تتمكن-باستثناء الدول القليلة التى وصلت مرحلة الأسواق الناشئة مثل ماليزيا وتركيا وإندونيسيا-من مواكبة تلك التحولات و التطورات. وتخلفت الأمة الإسلامية عن ركب التحولات وفشلت في الإستفادة من الفرص الإيجابية التي أتاحتها العولمة الإقتصادية. كما لم تتمكن تلك الدول من تجاوز مخاطر

التهميش والعزلة في عالم لم يعد يعرف التقاعس عن الركب والتهميش. وفيما يلي نحاول إبراز العوامل الخارجية التي حالت دون تمكّن الدول الإسلامية من مواكبة تلك التحولات و التطورات، وتتجاوز بها مخاطر التهميش والتي عمقت تبعات العوامل التى افرزها خضوعها للاستعمار الإمبريالي خلال القرنين السابقين.

الأزمات الاقتصادية الدولية و أثرها على العالم الإسلامى:

تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعدة أزمات اقتصادية أهمها الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، ثم أزمة الديون الخارجية التي أحدثت تحولاً هاماً في حركة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدول النامية غير البترولية، خاصة إلي الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وكان اثر هذه الأزمات علي الإقتصاد فى العالم الإسلامي بارزاً ومؤثراً للغاية.

تعود جذور إنعكاسات الأزمات الإقتصادية الخارجية على اقتصادات العالم الإسلامي إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الإسلامية والدول الصناعية في أوربا التي أرست استراتيجياتها السياسية والإقتصادية على إستغلال موارد وخامات الدول النامية والناشئة لصالح مؤسساتها الصناعية والتجارية والمالية، و إخضاع الدول الإسلامية النامية إلى التبعية المستدامة والمستمرة للدول الغربية. ومع التطورات الإقتصادية والمالية والتكنولوجية الهائلة في الدول الصناعية في أوربا وأمريكا الشمالية واليابان، خلال العقود الثلاثة الماضية، تعمقت تبعية الدول الإسلامية وإقتصاداتها بدرجة أكبر للعالم الخارجي، وإتسعت الفوارق الإقتصادية والمالية وفجوات التكنولوجيا والمعلوماتية بين الدول الغربية الغنية والدول الإسلامية. وذلك في اطار الظاهرة القوية التي تحكم العلاقات الدولية، خاصة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة التى تنتمى اليها الدول الاسلامية، بل أصبحت هذه الظاهرة سمة العصر الحديث. وفي ظل هذه العلاقات الدولية تفاقمت أثار موروثات الحقبة الاستعمارية من التبعية الاقتصادية وماتبعها من بعد الاستقلال السياسي من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأصبحت أكثر حدة مما زاد في معاناة الشعوب الإسلامية-غير البترولية وباستثناء بعض دول الأسواق الناشئة-من الفقر والتخلف بسبب تراجع معدلات الإنتاج وتدهور القدرة التنافسية الخارجية لإقتصاداتها، بالإضافة إلى مزيد من التدهور في شروط

التبادل التجاري مع الغرب نتيجة للأزمات الإقتصادية التى صاحبت بروز صدمات النفط وما صاحبها من الكساد في الأسواق الخارجية وهبوط الأسعار، وتراجع الطلب على صادرات الدول الإسلامية النامية المعتمدة على السلع الأولية والزراعية ومنتجات المعادن، والتي تعتبر المصدر الأساسي لمواردها من النقد الأجنبي.

لذا يعتبر تراجع حصة الدول الإسلامية النامية غير البترولية، من التجارة الدولية وتدهور شروط التبادل التجاري من أهم الأسباب لتخلف وتعميق تهميشها. وقد انعكست آثار هذا التراجع في موارد الصادرات سلباً على القوة الشرائية في تلك البلاد، مما عمق قصور قدرة الإقتصادات الإسلامية على تنويع صادراتها وجذب رؤوس الأموال الخاصة، فزاد اعتماد الدول الإسلامية النامية على المساعدات الخارجية الرسمية في شكل معونات وقروض ميسرة، .وفي نهاية القرن الماضي بلغ حجم الديون المتراكمة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بما في ذلك معظم الدول الإسلامية غير البترولية، مضيفاً بذلك أعباء مالية جديدة على كآهل تلك الدول في شكل خدمات الديون على حساب النفقات الحكومية على الخدمات الأساسية، مما أدي إلى مزيد من التدهور في مستويات خدمات التعليم والصحة .. إلخ. كما أدي ذلك إلي تعميق المشاكل الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها تلك الدول أصلاً. ومن جانب أخر إنعكست آثار وتداعيات ضمور موارد العملات الأجنبية بصورة أعمق على هياكل وكفاءة الإنتاج الزراعي، وبالتالي على معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول الإسلامية غير البترولية. هذا وواكب ذلك هبوط مماثل في معدلات نمو الإستثمار أفضى الى تراجع معدلات النمو الإقتصادي وبالتالي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في كثير من الدول الإسلامية النامية.

هذا ويعزي النمو المتواضع في الدول الإسلامية النامية غير البترولية-إلى جانب ضمور الموارد المالية-إلى القصور في استخدام الموارد المتاحة-على قلتها-بكفاءة عالية ومثمرة. وينعكس ذلك على عائد الإستثمارات في تلك بالمقارنة بالمستويات المحققة في الدول الناشئة.

فقد بدأ تدهور معدل الإنتاجية في الدول الإسلامية النامية- غير البترولية منذ عام ١٩٧٣م في أعقاب صدمة النفط، حيث تراجع المعدل من بعد أزمة النفط فى ١٩٧٣ بسبب الأزمات والتحولات

الاقتصادية والسياسية التي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي في الدول الإسلامية غير البترولية. كما تراجع عائد الاستثمار تراجعاً واضحاً في نفس الفترة. وقد انعكس هذا الأداء على الاستثمارات والنمو الاقتصادي وعلى جدوي الاستثمار من مصادر التمويل التجاري، مما عمق اعتماد الدول الإسلامية النامية على التمويل من المصادر الرسمية ومن المعونات والقروض الميسرة.

صدمة النفط و ذيول أزمة الديون و آثرها على العالم الإسلامي:

تمثلت إفرازات صدمة النفط بصورة أساسية في الأزمة الاقتصادية والكساد في الأسواق العالمية وأزمة الديون، التي أدت بجملتها إلي تراجع حركة تدفقات القروض والمساعدات للدول النامية. هذا إلي جانب تبعات الأعباء الثقيلة التي أفرزتها خدمة الديون على ميزانيات الدول الإسلامية الفقيرة المثقلة بالديون إثر ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣م. وبرز كساد إقتصادي وتراجع الطلب على السلع، خاصة المدخلات الصناعية التي كانت تغطي معظم صادرات الدول الإسلامية. وفي الوقت ذاته ارتفعت أسعار السلع المصنعة وشبه المصنعة والتي تمثل جل واردات تلك الدول، مما أدى إلى تعميق الخلل في الحسابات الخارجية للدول الإسلامية. ومن هنا بدأت الدول الإسلامية غير البترولية تعتمد على القروض الخارجية لردم الفجوة بين موارد الإدخار المحلي واحتياجات التنمية التي أحدثتها صدمة ارتفاع أسعار النفط. وفي نهاية الأمر تطورت حالات الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتشكل أزمة الديون التي تمثل اليوم إحدى كبرى المشاكل التي تواجه الدول النامية. هذا ويمثل التراجع في معدلات عائدات الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية السبب الرئيسي لتراكم الديون وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الجديدة.

لتغطية العجز في الموارد الخارجية سعت الدول الإسلامية النامية غير البترولية إلي الإستفادة من الموارد المالية الأجنبية الكبيرة المتراكمة في أسواق المال الدولية، من فوائض موارد النفط والمتاحة لإعادة تدويرها، و شجع على ذلك استعداد الأسواق المالية والدول الغربية الغنية لتمويل مشاريع التنمية في إطار إعادة تدوير تلك الفوائض، وتوسيطها في سد الفجوات التمويلية للتنمية. وكما أوضحنا

من قبل، فإلي جانب الآثار المترتبة على تدهور شروط التبادل التجاري، فإن فشل كثير من المشروعات الممولة من تلك القروض وعجزها عن توليد موارد مالية افقدت الدول المدينة القدرة على مقابلة إلتزامات الديون، مما أدي الي تراكم متأخرات الديون المتعثرة والهالكة. ثم شهد العالم في مطلع الثمانينيات الدورة الثانية لصدمة أرتفاع أسعار النفط-للمرة الثانية خلال عقد واحد-التى أدت الي بروز أزمة إقتصادية وكساد في الأسواق الدولية نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج في الدول الصناعية، تمخض عنها اعنف أزمة إقتصادية يشهدها العالم، ومن ثَم الدول الإسلامية غير البترولية، منذ نهاية تداعيات الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. وأدت تلك الصدمة الي تراجع حركة الاستثمارات في تلك الدول التي شهدت معدلات نمو متدنية، وسالبة في بعض الحالات، مما أدي الي تفاقم الأزمات الإقتصادية القائمة أصلاً، والي تعميق إختلال في التوازن الداخلي والخارجي للإقتصادات الكلية لكثير من الدول الإسلامية، والى عدم قدرتها على مقابلة التزامات خدمة ديونها الخارجية. وكان أكثر القطاعات المتأثرة بهذه التطورات الإقتصادية السالبة وتداعياتها مؤسسات القطاع العام والبنيات الأساسية الداعمة والمساندة للانتاج إلى جانب قطاع الصناعات التحويلية، التي كانت تعتمد على تدفقات القروض الرسمية طويلة الأجل، التي توقفت. وافضت تلك التطورات الى انهيار القدرات الإنتاجية بصفة عامة، وفي قطاعات الصناعة والزراعة بصفة خاصة. هذا إلي جانب تراجع قدرة الدول الإسلامية، على تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، مع الحفاظ على الأمن الداخلي والبيئة.

وانعكست إفرازات أزمة الديون و ذيولها-إلي جانب الأعباء المالية المرتبطة بخدمة الديون-على التراجع، و ربما توقفت تدفقات القروض الخارجية الجديدة إلى الدول النامية. وقد افرز ذلك تحولاً خطيراً في قدرة الدول الإسلامية على مواصلة عمليات التنمية الإقتصادية. وتكمن أهمية أزمة الديون وافرازاتها في أنها برزت والعالم في خضم تحولات إقتصادية وسياسية وإجتماعية هائلة. ثم ان التعايش مع تلك التحولات ومواكبتها كان يحتاج إلى موارد مالية طائلة، لتتمكن الدول من إعادة هيكلة الإقتصادات القطرية لإستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والوفاء بمتطلبات العولمة واستحقاقات التعايش مع

الواقع الذي تفرضه. ويستدعي ذلك بدوره تهيئة هياكل الإقتصاد الكلي ومؤسسات الإنتاج، وإعادة تكييف أوضاع أسواق المال والتجارة لمواكبة المنافسة الحادة التي تفرضها العولمة في ظل قواعد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبتوقف التدفقات المالية الخارجية واجهت الدول الإسلامية مصير التهميش والعزلة عن التحولات الجارية في العالم من حولها، لعجزها عن إحداث تحولات إقتصادية عن طريق التوسع في الإستثمار ورفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتعظيم مساهمتها في النشاط الإقتصادي الدولي خاصة في التجارة الدولية.

هذا ولم تقتصر آثار أزمة الديون وتداعياتها على إرباك حركة تدفقات القروض والمعونات إلي الدول النامية فحسب، بل تجاوزت آثارها إلى الموارد المحلية. لقد أثقلت خدمة الديون كاهل الميزانيات في الدول المثقلة بالديون، وأفرزت ضغوطاً على الموارد المخصصة للخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم. كما أدي ذلك الضمور في تدفقات القروض الناشئ عن أزمة الديون الي تراجع عمليات تراكم الأصول، خاصة في البنيات الأساسية والمؤسسات الإنتاجية، وبالتالي أفضى إلى الهبوط في معدلات النمو إلي مستوي عجزت معه دول إسلامية عديدة على المحافظة على مستويات الإستثمارات القائمة حيث شمل التدهور كفاءة معدات الإنتاج وأحجامها ، إلى جانب البنيات الأساسية الداعمة للإنتاج والإنتاجية مثل الطرق والسكك الحديدية والاتصال، وذلك لتوقف الصيانات والإصلاحات الدورية والطارئة التي اعتمدت على التدفقات الخارجية. هذا إلي جانب التراجع في الإنتاج الزراعي والصناعي للعجز في توفير المدخلات المستوردة.

لقد شملت انعكاسات أزمة الديون و ذيولها على تدفقات رؤوس الأموال قدرة الدول الإسلامية غير البترولية والناشئة على مواصلة عمليات الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية، وتطوير هياكل التجارة الداخلية والخارجية لمواجهة متطلبات التطورات الإقتصادية الدولية.

ومع تصاعد المشاكل الاجتماعية وتدهور معدلات النمو الإقتصادي تضاءلت قدرة الدول الإسلامية أكثر على مقابلة التزامات خدمة الديون المستحقة، فاستمر تراكم متأخرات الديون حتى أصبحت أزمة الديون تشكل هاجساً دولياً. إذ بلغت نسبة خدمة الديون إلى الناتج

المحلي الإجمالي حوالي ٣٥% إلى ٦٠% في الدول الإسلامية النامية. كما وصلت نسبة حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات حرجة للغاية.

وكما أوضحنا من قبل، فإن كثيراً من الدول الإسلامية غير البترولية والناشئة تواجه مواقف حرجة لاعتمادها على القروض والمساعدات المالية والفنية في أستيراد السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية، ومعدات التنمية الزراعية والصناعية مما أضعف قدرة تلك الدول على مواصلة جهودها في أحداث تحولات إقتصادية وإجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أصبحت أزمة الديون وتشابك ذيولها تشكل هاجساً دولياً وأخذت تُحدث في السنوات الأخيرة ضغوطاً على مؤسسات التمويل الدولية من قبل الدول المدينة ومنظمات العمل الطوعي الدولي ووكالات الأمم المتحدة حتى أضحت تحتل أسبقية في أجندة اجتماعات قمة مجموعة الـ ٨ دول وفي دوائر صندوق النقد والبنك الدوليين. ولكن وبالرغم من الوعود المتعددة والمبادرات المتكررة فقد استمر تراكم الديون في التوسع، وان نتائج المبادرات التي برزت في أروقة المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي اجتماعات مجموعة الدول الثمانية الكبرى حول تخفيف وطأة هذه الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS) ما زالت ضعيفة وغير مؤثرة، وذلك نسبة لضآلة الأموال المخصصة لتلك المبادرات حتى الآن، ونسبة لتعقيد الإجراءات المتصلة بتأهيل الدول المرشحة إلى مراحل الإستفادة من تلك المبادرات. هذا إلى جانب ضعف الإرادة السياسية للدول المانحة في تنفيذ الوعود التي التزمت بها، بالإضافة الى تدخل المعايير المزدوجة والعوامل السياسية غير الموضوعية في عمليات اختيار وترشيح الدول الفقيرة المستفيدة من تلك المبادرات خاصة الدول الإسلامية.

الأمة الإسلامية وتداعيات العولمة:

تعتبر العولمة من أهم واخطر التحولات التى شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية-وتعمقت ذيولها وتحدياتها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. اذ يوضح الاستقراء لتطورات العولمة و تداعياتها من جوانبها السياسية والإقتصادية والثقافية إنها تحمل بذور

الشر والظلم للدول النامية الفقيرة في العالم الثالث كما إصطلح عليه،التى تنتمى اليها الدول الإسلامية و الطبقات الفقيرة داخل الدول الغنية نفسها. لقد كرست العولمة كل مفاهيم الرأسمالية الغربية خاصة بعد زوال الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية في ظل النظام الدولي الجديد، مستغلة المنظمات الدولية، مثل مؤسستي بريتون ودز، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات ووكالات هيئة الأمم المتحدة لتمارس من خلالها نفوذها وسيطرتها على دول العالم خاصة دول العالم الثالث. وقد استندت الولايات المتحدة على قوتها الإقتصادية والعسكرية في سيطرتها وهيمنتها على العالم. وبذلك غيرت العولمة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية والتى سادت أبان الحرب الباردة وما قبلها.

ونتيجة لتداعيات العولمة وما استبطنتها من إفرازات يواجه العالم اليوم تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية و ثقافية خطيرة ومتسارعة نابعة عن إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الاقتصادية والثقافية بين الدول، فتعرضت الحضارات البشرية الموروثة للتهميش كما يتعرض دور الأديان في توجيه حياة البشرية إلى التحييد. وأصبحت أسواق العالم ساحة للمنافسة الحادة بين المؤسسات الإقتصادية العملاقة العابرة للقارات. وصار البقاء في ذلك العالم المعولم للأقوياء اقتصادياً ولمن استطاعوا امتلاك زمام المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

والأمة الإسلامية كجزء من هذا الكوكب تواجه، أيضاً، تداعيات تلك التطورات وإفرازاتها في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والأمنية، ومما تحمله تلك التحولات من تغيرات خطيرة ومتسارعة تغطى كل مناحي الحياة في العالم الذي أصبح قرية معولمة، تتلاشى فيها الحدود الجغرافية والسياسية، وتختفي فيها الحواجز الإقتصادية في ظل تطبيق شروط إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التى تسيطر عليها الدول الكبرى وتوجهها حسب مقتضيات مصالحها القومية الضيقة. ان إتفاقيات التجارة العالمية، المنظمة لحرية انتقال العملات والعمالة والسلع، تنتقص من دور السلطات الوطنية وتنتهك سيادتها، خاصة في مجالات إدارة حركة النقد الأجنبي، وفي إتخاذ القرارات الإقتصادية والسياسية. إذ أصبح البقاء في هذا العالم

للأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً. وبدأ بالفعل ظهور التكتلات والكيانات الإقليمية والمؤسسات العملاقة عابرة القارات، وأخذت تسيطر على أسواق السلع والخدمات والمال وتوجه الإنتاج في العالم، خاصة في دول العالم الثالث التى تنتمي إليها الأمة الإسلامية.وقد مكنها من ذلك احتكارها للتقنيات الحديثة، و اكتساب القدرة على التحكم في مكمن ومصادر الثورة المعلوماتية وامتلاك زمام المبادرة فيها. فيما نوضح بعض إفرازات العولمة الاقتصادية.

أولاً: تحرير التجارة:

أن معطيات العولمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قامت على الاستفادة الإقتصادية والسياسية والثقافية للدول الكبرى على حساب الدول الأُخرى، خاصة دول العالم الثالث. فالاستفادة الاقتصادية للعولمة قامت على إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول لتتيح حرية الحركة للسلع ورؤوس الأموال والعملات والخدمات المالية والمهنية بين الدول دون قيود إدارية أو جمركية او عوائق سيادية، ودون تدخل من السلطات الوطنية الا بالقدر الذي تسمح به قواعد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتفسح المجال للشركات العملاقة للسيطرة على الأسواق العالمية وتسمح لإنتاج مصانع الدول الصناعية سهولة غزو أسواق دول العالم الثالث. وتعتبر منظمة التجارة العالمية الآلية المؤسسية لمراقبة تنفيذ قواعد أتفاقيات متعددة الأطراف، والتي تم التفاوض حولها في دورات متعددة أهمها دورتى اوروغواي ومراكش ثم الدوحة، أو القواعد التي سوف يتم التفاوض حولها مستقبلاً. وتشمل قواعد إتفاقيات التجارة العالمية-إلى جانب القواعد المتصلة بنظم تجارة السلع-قواعد تساعد المنظمة على تنظيم تجارة الخدمات، إلى جانب القواعد المتصلة بحقوق الملكية الفكرية(TRIPS). وبالرغم من أن عمليات التبادل التجارى وانديا ح الحركة الثقافية السلمية تعتبر ظاهرة تاريخية إنسانية، وإن كان قد تخللها في حدها الأقصى أحياناً الإكراه عن طريق الحروب والغزوات، فقد أصبح من أخطر تداعيات العولمة الاقتصادية في ظل النظام الراهن والذى يستند على الأحادية القطبية، إذ أصبح العالم قرية مُعولَمة يعيش فيها اللاعبون الإقتصاديون في زوبعة او دوامة التنافس المُرعب، والبقاء فيها للإصلح الذي يمتلك قدرة التنافس، والتي تعتمد على القوة الاقتصادية والقدرة على اقتناء التكنولوجيا الحديثة. لذا نجد المؤسسات

الكبري في الدول الرأسمالية تتجه نحو الاندماج لتكوَين كيانات عملاقة عابرة القارات لرفع قدراتها المالية التي تمكَنها من إمتلاك زمام المبادرة عن طريق التكنولوجيا الحديثة. لذا انحصرت الاستفادة من العولمة في الدول الصناعية الغربية و اليابان وبعض الدول المصنفة بدول الأسواق الناشئة. لذا فقد التبادل التجاري بين المجتمعات إطاره الإنسانى وقيمه التنافسية، إذ تحول التعامل التنافسي في تلك المجالات إلى منافسة جائرة تتسم بالظلم والغبن الاجتماعي، و عدم العدالة في الفرص المتاحة و توسع فجوات التقانة والمعلوماتية بين الدول الصناعية الغنية و دول العالم الثالث الفقيرة. لذا أثار الوضع تخوف دول العالم الثالث الفقيرة وبعض المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإجتماعية والإنسانية.

و بالرغم من التداعيات المتوقعة للعولمة وبروز معارضات لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والعمل على محاصرة تداعياتها ومخاطرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال الاتفاقات الاقتصادية والنقدية، و المؤتمرات الدولية و الإقليمية العديدة، فإن وتيرة العولمة تسارعت نحو الإنفلات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، واتخذت ابعاداً خطيرة يدفعها التطور الهائل و المتسارع في مجالات التكنولوجيا الحديثة و تقنية المعلومات و الاتصالات.

إن معطيات العولمة، في ظل الآحادية القطبية، تتجلى في التفوق الاقتصادي الذي يمكَّن الدول الكبرى من فرض مصالحها الاستراتيجية و إرادتها على العالم. و سوف تواصل الدول الكبرى العمل على تعميق مفهوم العولمة-من وجهة نظرها-طالما إنها تمثل القوة الدافعة لتحقيق مصالحها القومية الضيقة. ولكن تحقيق التوازن بين تلك المصالح بين الدول الكبرى يبدو غير ميسور في ظل الأطماع الأمريكية التى تحول دون التفوق الإقتصادي للاتحاد الأوروبي واليابان والصين، مما أدى إلى خلق تناقضات كبرى في استراتيجيات الغرب الهادفة إلى التمكَن من الاستمرار في الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم من خلال الاقتصاد الحر والانفتاح بلا حدود في الأسواق العالمية، و التعدي على الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية لدول العالم الثالث. ولكن يلاحظ من واقع التعامل بين الدول الكبرى أنه

بالرغم من ذلك الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول المصالح القومية، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يحقق التوازن بين القوى الكبرى، فأن أهدافها نحو التعامل مع دول العالم الثالث-التى تشكل فيها الدول الإسلامية رقماً هاماً، لم تتغير واستمرت في المنافسة على التحكم في الأسواق على حساب الدول النامية.

بالرغم من الجوانب السالبة أعلاه فان بعض السياسيين والنخب المستفيدة من العولمة يعتقدون ان العولمة المتصلة بالأفكار حول الديمقراطية والمجتمع المدني أحدثت تحولا في طريقة تفكير الناس، إلى جانب أن اهتمام الحركات السياسية الدولية ساعدت على العمل في تخفيف أعباء الديون وإبرام اتفاقيات إزالة الألغام، إلا أن الدول المانحة لم توف بالتزاماتها نحو تخفيض الديون لضعف الإرادة السياسية التى تبديها الدول المانحة،و هذا إلى جانب استخدام المعايير المزدوجة والعوامل السياسية فى تقديم المساعدات للدول الفقيرة.

فقد استفادت الدول الصناعية الكبرى وبعض دول الأسواق الناشئة من العولمة الاقتصادية فقد استطاعت تلك الدول أن تنتهز وتفتح أمام صادراتها أسواقاً جديدة وبالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وكما استفادت من العولمة الاقتصادية الدول التى استطاعت ان تقرر مصيرها بنفسها وترسم برامجها اعتماداً على نفسها، بعيداً عن املاءات مؤسسات بريتون ودز. وكذلك الدول التى استطاعت ان تلعب دوراً ايجابياً وناجحاً في جذب العمليات الاستثمارية وفي توزيع الموارد دون ايلاء ذلك لقوى السوق وحدها.

وباستثناء دول قليلة جداً، مثل ماليزيا وإندونيسيا، فأن جل الدول الإسلامية لم تستفد من الجوانب الموجبة للعولمة.

وفي الجانب الآخر فأن العولمة لم تسعد ملايين البشر. بل أدت العولمة الى تدهور أوضاعها نتيجة لتراجع فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة و أصبحت حياة الطبقات الضعيفة أقل أماناً اذ فقدوا القدرة على التعايش مع الواقع الجديد الذي فرضته العولمة الاقتصادية. كما ساءت حياتهم السياسية بتدهور النظم الديمقراطية والتعدي على ثقافاتهم.

وبهذه الصورة لم تفشل العولمة في ترقية النمو وتخفيض الفقراء فحسب، بل عمقت الفقر وعدم الاستقرار.

فقد صارت العولمة كارثة للدول النامية ومصدر عدم استقرار سياسي للدول المتقدمة. فالدول النامية تقاسي من مآسي التدهور الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الدول الغنية تواجه التحولات السياسية التى يقودها فقراؤها والطبقات الوسطى. فالوضع الآن أشبه بالأوضاع في الثلاثينيات من القرن الماضي حين واجه العالم الكساد الكبير وتصاعد معدلات البطالة في الدول الصناعية. والآن يقف النظام الرأسمالي فى مفترق الطرق، فقد تم إنقاذه من قبل من خلال النظرية "الكينزية " التى قضت بتوجيه السياسات الاقتصادية نحو رفع الطلب الفعال على العمل والعمالة بديلا لما يسمى المالية الوظيفية .... ثم ماذا بعد مأزق العولمة ؟

إن أهم الأدوات التى استخدمتها العولمة هو تحرير التجارة وأسواق المال. وهنا تهدف العولمة إلى إزالة تدخل الدول في الأسواق المالية والحواجز التجارية. لقد صادف تحرير التجارة دعم بعد النخب في الدول الصناعية. ولكن لدى استقراء آثار وتبعات التحرير على الدول النامية والفقراء والطبقات الوسطى في الدول الغنية نقف على أسباب ومبررات المعارضة العارمة التى قوبلت بها اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كل من واشنطن وسياتل وكذلك الاجتماعات السنوية لمجلس المحافظين لمؤسستي بريتون ودز في براغ وواشنطن...إلخ.

من المفروض، نظرياً، أن يساعد التحرير على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحريك الموارد من النشاطات الأقل إنتاجية وأقل تفاعلا مع حركة التحرير إلى النشاط أكثر استجابة لها وتتمتع بإنتاجية أعلى. أما حركة التحرير التى يتم من خلالها تحريك الموارد إلى مجالات الإنتاجية التى تتمتع بإنتاجية متدنية فلن يستفيد الاقتصاد من تحرير التجارة. لذا ففي ظل المنافسة العالمية فان الأثر المباشر للتحرير هو انهيار القطاعات الإنتاجية الوطنية ذات الكفاءات المتدنية مما يؤدى إلى تدهور الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادية.

لذا نلاحظ أن أكثر الدول المتأثرة سلبا بالعولمة هي الدول النامية التى فشلت في تطبيق سياسات اقتصادية مستقرة بسبب ارتباطها بتنفيذ برامج صندوق النقد الدولي التى أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة. أما الدول التى استفادت من تحرير التجارة فهى الدول التى سلكت نهج التأني والتدرج في إزالة الحواجز الحمائية والتأكد من توفير الموارد الكافية لخلق وظائف جديدة نتيجة للانفتاح نحو الأسواق الخارجية. ويعزى نجاح دول شرق أسيا في الاستفادة من الانفتاح لاتباعها سياسات التدرج المتناسقة، بذلك استطاعت فتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها مما أدى إلى النمو السريع لاقتصاداتها.

وعليه فان تحرير التجارة وإزالة الحواجز الحمائية قد يفشل في تحقيق الأهداف المعقودة عليه في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة إذا لم يتم تحرير قطاع الصادر وفرض إجراءات حماية كافية للقطاعات الإنتاجية التى قد تتعرض إلى منافسة من السلع المستوردة، وتمثل ذلك السياسات إلى تتبعها الدول الكبرى والتى أدت الى فشل دورات اجتماعات مجلس منظمة التجارة العالمية، خاصة لدى تناول الموضوعات المتعلقة بحماية المنتجات الزراعية والمنسوجات.

ثانياً: تحرير أسواق المال والانفتاح على الأسواق المعولمة:

يعتبر تحرير أسواق المال أكثر خطورة من تحرير التجارة. فإن الدول التى حاولت تحرير أسواق رأس المال واجهت أزمات حادة،بما في ذلك بعض الدول الغنية. فأن انهيار مؤسسات الادخار والتمويل في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى كساد عام١٩٩١م.

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير أسواق المال والانفتاح على الأسواق الخارجية، والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدراته على الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا إن هذا المسار لم يخلُ من المخاطر الجسيمة التي أثرت سلباً على السلامة المالية للقطاعات المالية، و خاصة القطاع المصرفي، في معظم دول العالم. إذ واجهت المؤسسات المالية الدولية أزمات ومخاطر الانهيار، نتيجة للانفتاح على الأسواق المعولمة و العمل بالأدوات المستحدثة المعقدة و ما واكبها من ارتفاع معدلات

المخاطر للمصارف، منفردة و على مستوي القطاع ككل. إن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية و انتقالها من دولة إلى أخرى و من منطقة إلى أخري على نطاق العالم "Contagion Effect".

إن أهم أسباب الأزمات المالية وانهيار المصارف في ظل التطورات السياسية و الاقتصادية يعزي إلى تسارع الدول، التي واجهت تلك الصعاب، إلى التحرير المالي وإزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من و إلى خارج حدود بلادها، و إلغاء سياسات التمويل ونظم التحكم على أسعار الفائدة... إلخ، قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة، التي اتسمت بالتذبذب و عدم الاستقرار و المخاطر المترتبة على التقلبات في نظم أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة بين سوق وأخري. وكان من أهم متطلبات تهيئة تلك الاقتصادات لمرحلة التحرير المالي و العولمة وضع قواعد و أسس جديدة لنظم الرقابة الفعالة للمصارف قبل الولوج في عمليات التحرير المالي، خاصة تحرير حساب رأس المال. فقد كانت السمة الغالبة في نشوء الأسواق المعولمة-كما تمت الإشارة إليه من قبل-هي إزالة القيود التي كانت تتحكم في حركة رؤوس الأموال الأجنبية خارج الحدود الجغرافية.

وعليه فأن أسباب استفحال الأزمات المالية وسرعة انتشارها إلى الدول الأخرى تعزى إلى اتجاهات العولمة وانفتاح المؤسسات المالية على الأسواق الخارجية و سهولة انتقال رؤوس الأموال-خاصة قصيرة الأجل-من قطر الى أخر و خاصة في غياب قواعد الانضباط في الأسواق المحلية وضعف الرقابة الرسمية و الداخلية، بالإضافة إلى محدودية قدرات وكفاءة المصارف المحلية في الدول النامية والناشئة، في إدارة الموارد قصيرة الأجل، و قلة خبراتها في التعامل مع الأدوات المصرفية المستحدثة.

ومن التحديات الكبرى التي واجهتها المؤسسات المالية، أيضا، ضعف قدراتها على التعامل مع التطورات الهائلة في أسواق رؤوس الأموال عقب ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينيات، و تراكم فوائض أرباح الدول النفطية و بأحجام هائلة. فقد تصاعدت تدفقات القروض إلى الدول النامية و الناشئة-خاصة في أمريكا اللاتينية-قبل ظهور أزمة الديون في النصف الأول من الثمانينيات. و كانت أحجام و

سرعة تدفقات هذه الأموال فوق قدرة المصارف في تلك الدول على استيعابها واستغلالها بكفاءة و احتراز، مما أدي إلى تراكم متأخرات الديون إثر عجزها عن مقابلة الالتزامات المستحقة، فتفاقمت أوضاع تلك المؤسسات المالية، واستفحلت مشاكل الملاءة المالية بها وانعكس على جودة أصولها، وبالتالي اهتزت أوضاعها عندما تراجعت المصادر الخارجية عن مواصلة تقديم القروض لتلك البلاد. وهنا بدأ اشتداد الضغوط على الحسابات الخارجية للبلاد واختلال موازين المدفوعات . و انعكست آثار ذلك سلباً على أوضاع المصارف التي و واجهت ضغوطاً هائلة و انهيارات شاملة(Systemic Failures) في القطاع المصرفي.

ومن أخطر تداعيات تحرير أسواق المال فتح المجال للمضاربين في أسواق الأسهم والعقودات وتحويل الموارد المالية في الأسواق إلى المضاربات في الأسهم والعقودات والتجارة في المستقبل على حساب الموارد المالية التى يمكن تحويلها إلى القطاعات الإنتاجية وتجارة السلع. وقد أوضحت التقارير، الصادرة مؤخراً، أن أجهزة الاستخبارات الغربية تساهم بدورها في استخدام أسواق المال المفتوحة في عمليات غسيل أموال تجارة المخدرات واستخدام مواردها في العمليات الاستخبارية إلى جانب خلق أزمات اقتصادية في دول الأسواق الناشئة والدول النامية، مما يفتح لها مجالات أعمال استخبارية جديدة.

ونتيجة لتلك الأسباب و غيرها من العوامل المتصلة بتعامل القطاع المالي مع تطورات الانفتاح، شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي اهتزازاً كبيراً، وغير مسبوق، في أسواق المال الدولية في التاريخ المعاصر. وكانت هذه الأزمات، التي طالت قطاعات واسعة في أسواق المال العالمية والمحلية، بالغة الأثر على النظم المالية العالمية، ومن خلالها على توازن الاقتصادات الكلية في تلك الدول، إذ شكلت ضرورة التصدي لمواجهة تلك الأزمات أعباء مالية جسيمة على الميزانيات العامة، في شكل تعويضات ودعومات للمصارف المتأثرة بتلك التطورات، إلى جانب إصدار ضمانات أو الاستيلاء على المصارف الآيلة للانهيار.

اقتصادات الدول الإسلامية ومواجهة التطورات في أسواق المال والثورة التكنولوجية والمعلوماتية:

لم تكن المؤسسات المالية في الدول الإسلامية بمنأى عن تلك التطورات الخطيرة التي طالت أسواق المال المحلية والدولية، وما لازمها من اختلال التوازن في مفاصل الاقتصادات الكلية، و برزت من خلالها العلاقة الوطيدة بين التطورات في القطاع المالي، والتغّيرات في أوضاع الاقتصاد الكلي جراء التعديلات التي طرأت على منهجيات ادارة الاقتصاد في الدول الإسلامية، خاصة في مجالات السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المبنية على الكبح المالي والتدخل المباشر في الرقابة على النظم المالية، خاصة في تحديد أسعار الفائدة و السقوفات الائتمانية والنوعية، ثم التحول دون تدرج إلى سياسات التحرير ورفع القيود على نشاط القطاع المالي وتحرير أسواق المال. ومعلوم إن معظم الدول الإسلامية النامية والناشئة كانت تمارس سياسات الكبح المالي والاعتماد على الأدوات المباشرة في إدارة الاقتصاد والسياسة النقدية، حسب مقتضيات الأيدلوجية الاشتراكية أو اليسارية التي انتهجتها معظم الدولة الإسلامية النامية والناشئة خلال الستينيات وجزء من عقد السبعينيات. وقد تم البدء في عمليات التحرير المالي ومحاولة الانفتاح على الأسواق الخارجية قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية للتعامل مع بيئة التحرير، فتعرّضت الدول النامية والناشئة إلى الصعوبات والأزمات الاقتصادية و المالية التى أوضحناها من قبل. وكانت ماليزيا وإندونيسيا هما الدولتان الإسلاميتان من ضحايا الأزمة المالية التى واجهتها دول جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٧م كنتيجة لمخاطر الانفتاح غير المتوازن على أسواق المال الخارجية قبل تهيئة مؤسساتها المالية للتعامل فيها.

و مع دخول الألفية الثالثة واجهت المؤسسات المالية في أسيا وأمريكا اللاتينية تحديات جديدة تتمثل في حتمية مواجهة تداعيات العولمة، التي اتسعت مساحات تطبيقها بسرعة مذهلة، وما استبطنتها من تطورات في ثورة التكنولوجيا و المعلوماتية و الاتصال، و المنافسة الشرسة في أسواق المال والخدمات المصرفية، محليا وخارجيا، و تطورات في تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع.

اليوم، مازالت الدول النامية ومن بينهما الدول الإسلامية، تعانى من تبعات التحول من سياسات الكبح المالي و استعمال الأدوات الرقابية المباشرة في ظل تخطيط وتنفيذ مركزي، إلى مرحلة التحرير المالي واستخدام أدوات غير مباشرة، و تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد. إذ تم هذا التحول قبل تهيئة اقتصاداتها لعمليات التحول و خلق البيئة السليمة المعافاة من خلال إعداد تشريعات ووضع ضوابط وقواعد إجراءات جديدة تتواءم ومقتضيات المرحلة الجديدة، مما أدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي وتراجع في السلامة المالية للنظام المالي، ومواجهته لسلسلة من الانهيارات وضعف الملاءة المالية.كما حدث لنمور جنوب شرق أسيا في عام ١٩٩٧م.

في ظل مثل هذا الوضع المليء بالأزمات الاقتصادية و المالية، دخلت الدول الإسلامية عهد العولمة التي بدأت تتغيّر بسرعة مذهلة، مدفوعة بثورة التكنولوجيا و تقنية المعلومات والاتصالات، و التي تمخضت عنها ثورة في نظم ووسائل عمل المصارف. إذ أخذت المصارف في الأسواق المعولمة، تعتمد على الصيرفة الإلكترونية الشاملة، وفي ظل منظمة التجارة العالمية، أصبح التعامل مع الاقتصاد الدولي كوحدة واحدة، مترابطة تندمج فيها المؤسسات المصرفية والتجارية لتكوّن وحدات مالية و إنتاجية وخدمية عملاقة. وهنا أصبحت، و في ظل المنافسة الشرسة، الغلبة للمؤسسات العملاقة التي تمتلك زمام المعرفة والتقنيات العالية، و القدرة على مواكبة مقتضيات العصر واستيعاب معطيات تطورات العولمة. و عندئذ يكون البقاء لمن التمس أسباب القوة المالية، ووطّن واكتسب التكنولوجيا الحديثة عبر التكاتف والدمج والتحالفات، وفق خطط استراتيجية تتكامل فيها إرادة التكاتف والتعاضد التي تمكّنها من استغلال كل معطيات العولمة، و الاستفادة من كل الفرص الإيجابية التى تتيحها، إلى جانب العمل على تأسيس البنيان الذي يمكّن اقتصاداتها للتأقلم مع بيئة العولمة التى أصبح إيقاف اندفاعها أو إبطاء خطاها أمراً مستحيلا. وفي ظل مثل هذه الأوضاع، فلا خيار للدول الإسلامية سوي تهيئة هياكل اقتصاداتها وبيئة عمل النظم المالية بالتماس أسباب التكنولوجيا والمعلوماتية، وبالترابط والعمل المشترك الواعي، وفق خطة استراتيجية تمكّنها من تجاوز التهميش في عالم لم يعد يعرف التقاعس أو التراخي عن مواكبة التطورات، والسعي نحو مدارج النمو و الازدهار. فاقتصاد اليوم-

اقتصاد العولمة-اقتصاد جديد يرتكز على القدرة على التناسق المحلى والإقليمي و الدولي، في بيئة تسيطر عليها المنافسة الحرة، وفي ظل أسواق التجارة والاستثمار المفتوحة، و في مناخ تسود فيه حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص، وتباح فيه حرية التملك عبر الحدود.

إن أكبر التحديات التي تفرضها العولمة، هو ما تواجهه المصارف والمؤسسات الإنتاجية و الخدمية اليوم من منافسة في عقر دارها. و نتيجة لأوضاع مصارف الدول الإسلامية الراهنة، فإنها سوف تقف مكتوفة الأيدي أمام الخطر الداهم، إذ إنها لم تتهيأ بعد لمواجهة مثل هذه الإخطار، بالرغم مما بذلته و ما زالت تبذله السلطات النقدية و المصرفية من اهتمام وجهد من أجل تطوير وإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، انطلاقا من إيمانها بأهمية الدور المنتظر ان تلعبه القطاعات المالية في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وفي تحقيق استقرار الأسعار ورفع كفاءة أداء الاقتصاد، واعترافاً من جانب السلطات النقدية والمصرفية، أيضا، بارتباط قدرة المصارف على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة، بنجاح الإصلاحات الهيكلية والمالية للقطاع المالي المطلوبة لمواجهة تحديات العولمة، ولكن لن تجدي تلك الجهود القطرية المنعزلة كثيراً ما لم تتم تلك الجهود في إطار تكامل إسلامي. لذا فأن الدول الإسلامية لم تحقق بعد، المستوى المطلوب لمواجهة تداعيات العولمة ومقومات الاقتصاد المتشبع بالتقنية الرقمية، أو تبني الاقتصاد القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. و يتزامن مع هذه التطورات بروز مخاطر متنوعة ومستجدة، لم تسترع اهتمام المصارف في العالم الإسلامي من قبل. وتتمثل هذه المخاطر المتنامية في المخاطر التشغيلية، ومخاطر التنافس في أسواق تدار بأدوات مستحدثة ومعقدة، ومخاطر قانونية مرتبطة بالتعامل بأدوات مستحدثة وكيانات جديدة في داخل حدود جغرافية تختلف أطرها القانونية وبيئة العمل فيها.

الآثار الاجتماعية للعولمة على الأمة الإسلامية:-

لم تكن تداعيات العولمة السالبة على الحياة الاجتماعية للامة الإسلامية بأقل خطورة من آثار العولمة الاقتصادية، إذ أن أهم خصائص العولمة السالبة إنها كرست وعمقت مفاسد الرأسمالية الغربية، فسلبت من نفوس اللاعبين في حلبة العولمة الجانب

الاجتماعي والإنساني و أضعفت الوازع الديني واصبح هم الناس ينحصر في تكريس نشاطهم في جمع المال واستغلال كل الوسائل الممكنة في متابعة تحقيق الثراء والرفاه الذاتى. وأفقدت تلك الخصائص الإحساس بمصالح الآخرين وولدت قيم الأنانية وحب الذات والغرور والفجور. ونشأت عن ذلك جزر بين طبقات الأغنياء والفقراء أفضت الى توليد الكراهية والحسد، وانتشار الأمراض النفسية للذين فقدوا وظائفهم و أعمالهم. وتمخض عن كل ذلك ارتفاع معدلات الجريمة مثل المخدرات والسرقات وتزييف العملات والمتاجرة بالأعضاء البشرية... إلخ.

وفى ظل العولمة أخذت الأفكار الرأسمالية الإمبريالية تقضي على المكاسب الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، التى أخذت تنمو بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد اندثار الفكر اللبرالي وحل محله الفكر الاقتصادي الذي يدعم الرفاه. وفى ظل التوجهات التى تغذيها العولمة والأفكار الإمبريالية الجديدة التى تدعو الى إنهاء دولة الرفاه، وحيث لا يرى النخب المستفيدة من تلك الأفكار وجود مبرر لمجتمع الرفاه. ويعتقد دعاة هذه الأفكار أنَّ على كل فرد تحمل قدر من التضحية حتى يكتسب وضعاً في حلبة المنافسة. لقد أخذت هذه الأفكار تغذى نمو العولمة بخطوات واسعة مصاحبة معها التداعيات الاجتماعية والاقتصادية مؤدية إلى اتساع الفروقات المطردة لتعمق الفجوات فى الدخول وفى مستويات النمو الاقتصادي بين الدول والفوارق بين الطبقات الاجتماعية حتى اصبح حوالي (٣٥٨) مليارديراً في العالم يستحوزون على أكثر مما يمتلكه حوالى ٢.٥ مليار من البشر في العالم، كما يستحوزون على ٨٤% من التجارة الدولية، ويستأثرون بـ ٨٥% من مجموع مدخرات العالم.

ومما يهدد الاقتصاد الدولي في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي أنَّ أسواق المعاملات المالية بما في ذلك المضاربات في الأسهم والعقودات و التجارة في المستقبل تستحوز عشرين ضعفاً مما تستحوزه القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، وتجارة السلع في العالم، مما يهدد بتصاعد معدلات البطالة و تراجع النمو الاقتصادي في الدول التى تعتمد اقتصادتها على تصدير السلع الصناعية والزراعية. لذا أخذت الفوارق بين الدول و بين الطبقات والفئات الاجتماعية تتسع. حيث تعيش الأغلبية الساحقة من السكان، خاصة سكان الريف، على هامش الحياة. وبإستقراء مسار العولمة ونمو الأفكار اللبرالية

المنفصمة عن الدين التى تغذى اندفاع العولمة، وتسارع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التى تمكن المؤسسات العملاقة عابرة القارات من التوسع، يتأكد مآل آثارها المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

فإنَّ الأفكار الإمبريالية والرأسمالية المنفصمة عن الدين، تعمق سلبيات العولمة خاصة آثارها على المجتمعات الريفية التقليدية التى لا تستطيع مواكبة التحولات التى تفرزها العولمة. لذا تواجه العولمة الآن هجوما من المجتمعات المتعددة ممن تضررت مادياً واجتماعياً من السلبيات التى تفرزها العولمة، إلى جانب تقليلها من شأن القيم التقليدية الموروثة، ومساعدتها على نمو الحضر على حساب المجتمعات الريفية التقليدية. والمؤسف أن الدوائر التى تدير العولمة والنخب المستفيدة منها يعبرون عن ارتياحهم من نتائج العولمة ، ولم يهتموا بعدُ بالنتائج السالبة. ترى المجتمعات المتضررة أن العولمة تعنى استبدال دكتاتوريات النخب بدكتاتوريات رأس المال الأجنبي. ومعلوم انه إذا فشلت الدول في الإيفاء بمتطلبات وبشروط التى يمليها عليها الصندوق النقد الدولي وأباطرة أسواق المال فلن يتأهلوا للحصول على التدفقات المالية مما يهدد الدول النامية-منها الدول الإسلامية-بالتنازل عن جانب من سياداتها الوطنية للسماح لها باستقبال تدفقات من أسواق المال، بما في ذلك مصادر المضاربين الذين ينحصر اهتمامهم في تمويل قصير الأجل أكثر من تمويل للتنمية طويل الأجل . فالدول النامية لا تملك الخيار الا الخضوع لاملاءات أسواق المال. لذا نرى أن دول شرق أسيا التى استطاعت تجاوز هذه الأسواق تميزت بمعدلات نمو عالية مع تحقيق عدالة في التوزيع والنجاح في تخفيض حالات الفقر بمستويات أعلى من تلك الدول التى ارتبطت ببرامج صندوق النقد الدولي.

أمام الهجوم العارم على العولمة من منظمات المجتمع المدني ومن المجتمعات الريفية والدول النامية المتضررة من سلبيات العولمة، بدأ الآن الاتجاه الى الاعتراف بالمشاكل التى أفرزتها العولمة، ونمو للإرادة السياسية لعمل شئ. فالولايات المتحدة نفسها اعترفت بأن ترك النمو المتسارع للأسواق المالية، التى أخذت تستحوذ جل الموارد المالية الدولية، دون ضوابط تشكل خطراً على استقرار أسواق المال العالمية.

هذا وأن الأزمة المالية التى اجتاحت أسواق جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧م، وامتدت زيولها إلى الدول الكبرى، أفضت إلى

الاعتراف بخطأ الضغوط المالية التى مورست على دول جنوب شرق أسيا، والتي أدت إلى انهيار الأسواق المالية وتدهور عملائها.

ويمكن تلخيص أهم تداعيات العولمة الأقتصادية فيما يلى :-

١. تدهور نمط توزيع الدخل ضد مصلحة الدول الفقيرة ولصالح النخب الغنية فى الدول المتقدمة نفسها.
٢. توسع الاستثمارات المالية فى أسواق المضاربات والمشتقات على حساب الاستثمار فى قطاعات الزراعة و الصناعة والتجارة مما يهدد نمو القطاعين الصناعي والزراعي والاقتصاد ككل.
٣. انتشار البطالة نتيجة لتدنى الاستثمار الصناعي.
٤. تنامي الفجوة فى معدلات الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة.
٥. البطء فى تحرير التجارة العالمية فى القطاع الزراعي والأنسجة التى تتمتع الدول الفقيرة فيها بميزات اكبر بسبب رفض الدول الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي التراجع عن السياسات الحمائية للقطاع الزراعي والمنسوجات.
٦. إحتكار التكنولوجيا الحديثة والمعلومات وعلوم الاتصال بواسطة الدول الكبرى أدى إلى حدوث فجوة تكنولوجية بين الدول الغنية والفقيرة نتج عنها تهميش الدول الفقيرة وتنامي معدلات الفقر وعدم قدرتها على الاستفادة من الفرص التى تتيحها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
٧. تحرير أسواق المال أدى إلى تحويل الموارد المالية في الأسواق إلى المضاربات في الأسهم والعقودات الوهمية على حساب الموارد التى يمكن توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية وأثر ذلك على مستوى البطالة.
٨. استخدام موارد أسواق المال في غسيل موارد المخدرات.

نخلص مما تقدم أن العولمة الاقتصادية تحمل فى طياتها بذور التقدم وتنامي الثروات للدول التى استطاعت أن تمتلك زمام التكنولوجيا الحديثة والقدرة على الهيمنة على أسواق السلع والمال. وفى ذات الوقت تحمل العولمة بذور الظلم إلى الدول والأقاليم، وداخل الدولة الواحدة بين النخب الغنية والمحظوظة والطبقات الضعيفة والمهمشة كما تحمل بذور الفقر والمرض والتهميش للدول الفقيرة فى العالم الثالث. وعمقت العولمة وكرست كل مفاسد الرأسمالية المادية.

لكل ذلك تحتل قضية العولمة اهتماماً فائقاً فى كل المحافل الدولية وعلى مستوى الأكاديمي والإعلامي. كما نالت قضية العولمة اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة والفلاسفة والمهتمين بالشئون البيئية والاجتماعية، ولا غرو فى ذلك، فإن زيول العولمة تجاوزت حدود القضايا الاقتصادية والسياسية لتصل أثارها المدمرة الى مجالات الثقافة والبيئة واضعاف الوازع الديني والعلاقات الاجتماعية والقيم الإنسانية الكريمة الموروثة بين الشعوب.

لقد تولدت عن هذا الاهتمام الكاسح بتطورات العولمة مواجهات شعبية وفئوية. وتعالت الصيحات ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية ومؤسستى (بريتون ودز) واجتماعات قمم الدول الصناعية الكبرى. واستطاعت جموع المتظاهرين إزعاج تلك الاجتماعات و افشالها. وفى الجانب الآخر بدأ الاقتصاديون والسياسيون يبحثون عن المخارج من مأزق العولمة، وتنادوا إلى مؤتمرات وندوات. وبدأت التكتلات الإقليمية، السياسية والاقتصادية تستجمع قواها لمناهضة العولمة وتنسيق المواقف لدرء مخاطرها أو خلق منافذ تتيح لها لعب دور ايجابى ومؤثر فى حلبة العولمة.

ولكن بالرغم من كل ذلك فأن الدول الإمبريالية والنخب المستفيدة من العولمة سائرة فى دعم آليات وامكانيات العولمة غير مبالية لصيحات الفقراء ومواجهات العلماء والكتاب.

الخلاصة:

إن مواجهة المخاطر التى تحدق بالأمة الإسلامية في إطار مرحلة جديدة من الصراع ضد الأمة الإسلامية، والتي تعتبر أخطر مراحل صراع الصليبية ضد الإسلام في ظل العولمة و الأحادية القطبية، يتطلب من الأمة الإسلامية وقفة لمراجعة مواقفها إزاء التطورات الخطيرة التى تطالها. وفيما يلى سوف اطرح المواقف المطلوب اتخاذها إزاء مواجهة المخاطر التى تواجه الأمة.

منظمة المؤتمر الأسلامى:

أمام توسع نطاق العولمة وما تستبطنها من المنافسة الشرسة وغير المتكافئة لم يعد أمام الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية سوى اللجوء الى ملاذ التكتلات الاقتصادية والسياسية والاحتماء بالكيانات الكبرى . وقد بادرت الدول الصناعية الكبرى

ودول الأسواق الناشئة إلى إنشاء التكتلات الإقليمية لدعم مركزاها الاقتصادية واكتساب القدرة على التحكم على الأسواق، لذا برزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العالم أهمية التكامل الإقليمي كإطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والعمل المشترك للتنمية الاقتصادية وتطوير التجارة البينية.

التكتلات الإقليمية:

وكأول بادرة في هذا السياق اجتمعت ست دول أوروبية في روما عام ١٩٥٧م وتم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي اتسعت لتضم (١٢) دولة أوروبية بما في ذلك بريطانيا وجمهورية ايرلندا، ثم تطورت لتتحول الي اتحاد أوروبي ونظام نقدي جديد وبرلمان أوربي ورئاسة دورية للاتحاد. وفي النصف الأول من الستينيات قامت منظمة الوحدة الأفريقية لتمثل المظلة السياسية للعمل السياسي المشترك، ثم تم إنشاء اللجنة الاقتصادية الأفريقية لتغطي التعاون في المجالات الاقتصادية. وفي عام ١٩٦٧م قامت منظمة سيان(ASEAN) في أسيا ثم توالي قيام منظمات التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنظمة اتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA).

وفي ظل التطورات والتحولات الكبرى التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وتوسع نطاق العولمة وماتستبطنه من المنافسة الشرسة وغير المتكافئة، لم يعد أمام الدول سوى خيار اللجوء إلى ملاذ التكتلات الاقتصادية والسياسية للاحتماء بالكيانات الكبرى. لذا تعاظم دور هذه التكتلات الاقتصادية، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث تطورت تلك المنظمات في أوروبا وأسيا وفي الأمريكتين لتواكب التطورات في أسواق السلع والمال الدولية، التي سيطرت عليها منافسات حادة، والاستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية التي أصبحت الآلة المحركة للإنتاج والتوسع للسلع المتطورة والخدمات الاجتماعية والمهنية وفي مجال الأعمال والصرافة. وأصبحت مواكبة هذه التطورات المذهلة في مجالات الإنتاج والتوزيع، والقدرة على الاستفادة من منتجات ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصال تشكل الأساس للتعايش مع متطلبات المجتمع الدولي، دون عزلة سياسية أو تهميش اقتصادي، إذ لم تعد للعواطف الفياضة والمفاهيم النبيلة والمبادئ السامية التي تسيطر على أجواء المحافل الدولية أي أثر يذكر في العلاقات الدولية على أرض الواقع، بل اتسمت القرارات التى تُصدر في تلك المحافل بازدواجية

المعايير. وان المصالح القومية الضيقة وقصيرة الأمد، هي التي تحرك تلك العلاقات وتحكمها. وتتعاظم قوة تلك العلاقات في حالات الدول التي تتمتع باقتصادات قوية وتمتلك مؤسسات تجارية ومالية قادرة على التنافس في الأسواق العالمية واختراق الحدود الجغرافية للوصول واستحواذ مواقع في الأسواق الخارجية.

لذا وإزاء هذا الوضع لم يعد أمام الدول الإسلامية سوى خيار التجمع في تكتل اقتصادي وسياسي لحماية بلادها من المخاطر السياسية واقتصادية التى تحيط بها من كل جانب.

لذا قامت الدول الإسلامية بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في جده. وعلى خلفية التطورات الدولية المتلاحقة والمتسارعة أصبح التكامل الإقليمي يمثل الإطار الأنسب والمتاح لتحريك الجهود الإسلامية لأحداث التحول المنشود، ومن خلاله محاصرة المشاكل الخارجية التي تعتري أحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وتوفير الحماية المطلوبة الكافية من المؤامرات التى تحيكها الصليبيون والصهاينة. كما أن التعاون الإقليمي يمثل السبيل الأوفق لإزاحة سياج التهميش الاقتصادي والعزلة السياسية عن كاهل الدول الإسلامية، خاصة بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية السمة الغالبة في المجتمعات الدولية.

يتطلب من الأمة الإسلامية إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي او إنشاء منظمة جديدة لتمثل إطاراً فاعلاً للعمل الإسلامي المشترك وقابلة لتحويلها مستقبلا الى اتحاد إسلامي جامع ويمكن الاستفادة في ذلك من تجارب المنظمات الإقليمية القائمة. فإن قدرة الأمة الإسلامية على التحرك الداخلي في إطار تكامل جماعي تمثل إحدى أهم التحديات التي تواجهها. وتكمن مواجهة ذلك التحدي في قدرة المنظمة على التغلب على العوامل التي أدت الي فشل المحاولات التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في تحقيق أهدافها وحماية الدول الإسلامية من المخاطر السياسية والاقتصادية التى تواجهها وتهدد بقاءها كأمة ذات رسالة في عالم اختلت فيه موازين العدل.

ويمثل نجاح الاتحاد الأوروبي ومنظمة أسيان (ASEAN) في أسيا المفتاح للتطورات الاقتصادية التي شهدتها القارتان. فإن منظمة

أسيان تعتبر إحدى أنجح التكتلات الدولية، ويمثل ما حققته في الساحات الاقتصادية والسياسية أكبر إنجاز في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث استطاعت ان تحقق استقراراً سياسياً وامنياً في المنطقة التي كانت تمثل من قبل بؤرة للاضطرابات السياسية، وقد تحقق ذلك بفضل الأسس والمبادئ التي اتبعتها الدول الأعضاء في المنظمة في تسيير أمور المنظمة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات السياسية البينية والتعاون الاقتصادي إلى جانب توفر العزيمة والإرادة السياسية القوية والرغبة الصادقة في التعاون والعمل المشترك في تحقيق أهداف المنظمة. تلك المبادئ التي تنبع من صميم تقاليد وإرث المنطقة، خاصة عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، أو مس سيادتها، والعمل على حل المشاكل السياسية والخلافات البينية بالطرق السلمية.

وفى مقابل ذلك النجاح المتميز الذي حققته منظمة(ASEAN) نجد جامعة الدول العربية تفشل في تفعيل مؤسساتها الاقتصادية والسياسية لتمثل الكيان المتين الذي يمكن أن يحقق الملاذ الأمن للدول العربية ضد تحديات التهميش التى تفرضها العولمة والأحادية القطبية والوقوف بصلابة أمام المؤامرات التى تحيكها قوى الاستعمار.

وبرز فشل الجامعة العربية في توفير الملاذ الآمن لأعضائها وفى دورها السالب إزاء ما تتعرض له بعض الدول العربية من الضغوط والإذلال من قبل الدول الإمبريالية. ومثال ذلك ما تعرض له العراق من تدمير ومجازر بشرية من صواريخ وقاذفات انطلقت من أراضى عربية وإسلامية، وكان دور جامعة الدول العربية والحكومات العربية والإسلامية دور المتفرج بل والشماتة وتقديم الدعم السياسي والمعنوي للمعتدي الآثم، إلى جانب تقديم التسهيلات الاستراتيجية والعسكرية لتنطلق من أراضيها القاذفات والصواريخ لتحطيم البنيات التحتية مع إحداث مجازر بشرية في دولة عضوة في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

كما تعرض ويتعرض السودان اليوم إلى الضغوط السياسية والتهديد بالويل والثبور إذا لم ينصاع إلى أوامر الإمبريالية و منظمه الأمم المتحدة. و تطال سيادته و أمنه للانتهاك والتدخل في شئونه الداخلية وإصدار التوجيهات المتلاحقة والمتجددة. يحدث كل ذلك وجامعة الدول العربية ودولها في غياب كامل وكأن الأمر لا يعنيها.

وكما تتعرض سوريا اليوم لضغوط هائلة وتهديدات وتوجيهات بالخروج من لبنان لينكشف ظهرها فتصبح عرضة لمخاطر الهجوم الاسرائيلي أو اشعال الفتن والحروب الأهلية تمهيداً لتدخل الدول الاستعمارية عسكرياً والسيطرة السياسية عليها.

ولم تفشل جامعة الدول العربية في القيام بدور فاعل في المجال السياسي أو اكتساب القدرة في توفير الملاذ الأمن لدولها، والذي يعتبر من أهم أهداف إنشاء التكتلات والمنظمات الإقليمية، فحسب بل فشلت جامعة الدول العربية ايضاً في خلق كيان للتعاون الاقتصادي بين دولها.

فيما يلى يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية التابعة للجامعة العربية والتى تحد من قدراتها على مواكبة معطيات عصر العولمة وتجاوز تداعياته أو تعوق تهيئتها للتعاون والتكامل وخلق الملاذ الأمن للامة العربية:-

١. مازالت الاقتصادات العربية ومؤسساتها الإنتاجية والمالية تعاني من تراكمات وتداعيات المشاكل التى نتجت عن التحول من سياسات الكبح المالي والتحكم بالأدوات الرقابية المباشرة إلى سياسات التحرير المالي-خاصة تحرير حساب راس المال وأسعار الفائدة -قبل وضع الضوابط الاحترازية و التشريعات الملائمة لبيئة التحرير ، كما ذكرنا سابقاً.

٢. تنامي فجوة التكنولوجيا و المعلوماتية بين الدول العربية وأسواقها، وبين الدول المتقدمة، والتي مازالت فى توسع مستمر بالرغم الجهود التي تبذلها السلطات النقدية ومؤسساتها المالية لردم وتضيق تلك الفجوة.

٣. قيام مؤسسات عملاقة في الأسواق العالمية، وتزايد أهمية عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. بل أصبحت تلك المؤسسات تنافس المؤسسات العربية داخل بلادها.

٤. تنامي وتنوع المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، والتي لم تكن موضع اهتمام المصارف من قبل، منها مخاطر تشغيليه وقانونية، ومخاطر التعامل فى أسواق تسيطر عليها المنافسة الحامية.

٥. إرتفاع المديونية الخارجية لمعظم الدول العربية، مما يحد من حجم تدفقات رؤوس أموال جديدة، وتنعكس أثارها على أوضاع

الحسابات الخارجية فى تلك البلاد، مما يؤدى الى تشجيع هروب موارد النقد الأجنبي إلى الخارج البلاد بحثا من ملاذ أكثر أماناً.

٦. الضغوط التى تتعرض لها المصارف العربية فى سبيل تطبيق تقنيات ومعايير العمل المصرفي الحديثة، وبما يتفق مع التطورات الحديثة فى مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة،وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات المتطورة، وضرورة توفير الكوادر البشرية والإدارية المؤهلة لإستخدام طرق التسويق الفعالة التي تواكب مع السوق المعولمة، إلى جانب تطبيق قواعد الرقابة المالية والمحاسبية السليمة، والإفصاح وفقاً لمعايير لجنة بازل. هذه المتطلبات ضرورية للتعايش مع التطورات فى الأسواق المالية،إلا أن استيفاءها يتطلب تكلفة مالية عالية تصعب مقابلتها على كثير من الدول والمؤسسات المالية العربية.

٧. ضعف الترابط والتعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات العربية لمواجهة هذه الاخطار بصورة جماعية وتكاملية.

٨. ضعف الأسواق المالية والسلعية فى الدول العربية. فإن حجم مجمل موجودات المصارف العربية تقل عن موجودات مجموعة يابانية أوأوروبية واحدة. ان حجم الصادرات العربية غير النفطية لايتعدي ١% من جملة الصادرات الدولية، وحجم التبادل التجاري بين الدول العربية لا يتعدي ١٠% من جملة تجارتها مع دول العالم. وإن الاستثمارات العربية البينية لا تتعدي ٢.١٨ مليار دولار فى العام.

٩. فى جانب أسواق الأوراق المالية، فإنها مازالت تتسم بتخلف الأطر التنظيمية والتشريعية، وضيق الأسواق، ومحدودية أحجامها وأطرها، بالإضافة لافتقارها إلى الأدوات المالية الحديثة، وقلة عدد الشركات المدرجة فى سجل الأسواق. إلى جانب غياب المؤسسات المساندة وصانعة الأسواق، و مؤسسات الإيداع المركزي وشركات التسوية و المقاصة ومؤسسات الترويج.

لكل هذه المعوقات، كان تطوير أسواق الأوراق المالية فى معظم الدول العربية محدوداً جداً، و يتمثل ضعف الأسواق الأولية فى

الدول العربية فى تدني نسبة الإصدارات الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالى والتي لم تتعد ٤% كما لم تتجاوز نسبتها إلى القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ١٥%.

يتضح مما تقدم ان النظم المالية العربية ومؤسساتها الإنتاجية مواجهة بتحديات كبري، يتطلب تجاوزها تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، على مستوي الحكومات العربية والمصارف و المؤسسات الإنتاجية والتجارية وجامعة الدول العربية، ومؤسساتها الاقتصادية والمالية. خاصة وأن دول العالم أخذت تتمحور حول تكتلات اقتصادية ومالية إقليمية، لتعظيم دور التجارة والاستثمارات البينية. فى ظل هذه التكتلات والاستثمارات عبر الحدود، بدأت الشركات الدولية فى الإندماج والإستيلاء لتكوين مؤسسات عملاقة عابرة القارات. ولذا، وأمام هذه التحديات، لا يمكن للدول العربية التأقلم مع معطيات العولمة وتحويل مهدداتها ومخاطرها إلى فرص حقيقية للنمو والازدهار، إلا من خلال إطار تكتل وتكامل اقتصادي حقيقي، و يُبني من خلاله، وبه إقتصاد إقليمي قوي، ومؤسسات مالية وإنتاجية قادرة على الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تفرضها ضرورة التعامل فى الأسواق المعولمة. وأن تحقيق ذلك يعتمد على تعاون إستراتيجي مثمر، وقادر على تمكين المؤسسات المالية العربية من بناء تلك القدرات.

هكذا فشلت مؤسسات التعاون الاقتصادي التي انشأتها جامعة الدول العربية خلال العقود الاربعه الماضية، والتي لم تزل ضعيفة بالمقارنة مع القدرات المالية والامكانيات الطبيعية المتوفرة، وبالرغم من العزيمة القوية والرغبة الأكيدة لرؤوساء الدول والملوك فى التعاون العربي، وتقوية أواصر الترابط والتكاتف، والتي عبرت عنها قرارات القمم المنعقدة بشأن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والمناطق والمنظمات العربية الاقتصادية الحرة. ولكن بكل أسف فان الأداء فى هذه المؤسسات لم يرتق بعدُ إلى مستوي طموحات الحكومات، فى خلق كيانات اقتصادية قادرة على توليد تعاون اقتصادي مالى فعّال بين الدول العربية و مؤسساتها المالية.

إنعكست أثار ضعف الأداء فى مؤسسات الجامعة العربية على ضمور نمو التجارة العربية البينية والاستثمار المشترك، وتضاؤل التعاون المالي بين المصارف والأسواق المالية العربية. ويعود هذا

الضعف فى أداء **مؤسسات الجامعة العربية الى عدة عوامل أهمها مايلي:-**

١. التطورات السياسية والأمنية الدولية والإقليمية خاصة مشكلة فلسطين، خلال الفترات الماضية استوعبت جل نشاط الجامعة واهتماماتها وذلك على حساب الرعاية المطلوبة للتعاون العربي في مجالات الاقتصاد والمال والتجارة.

٢. الخلافات الايدولوجية بين بعض الدول أدت إلى فتور العلاقات والنظم العربية مما جعل مجال التعاون العربي الاقتصادي والسياسي محدوداً.

٣. ضعف الكيانات المالية فى الدول العربية ماليا وهيكلياً،إلى جانب غياب الأطر التشريعية المناسبة والمحفزه للاستثمار، جعل التعاون بين المؤسسات العربية ضعيفا.

٤. التفاوت بين مستويات الدخول ومعدلات النمو الاقتصادي بين الدول العربية وضعف المنتجات-غير النفطية-وعدم تنوعها ومحدودية التعاون المالي-خاصة فى مجال تمويل الصادر-أعاق نمو التجارة البيئية.

٥. تبني عدد كبير من الدول العربية فلسفة مركزية التخطيط والكبح المالي وتقليص دور القطاع الخاص-قبل التحول إلى تحرير الأسواق-قفل الباب أمام مبادرات القطاع الخاص فى مجال الاستثمار وتطوير مؤسسات القطاع المالي الخاصة القادرة على دفع التعاون البيني.

عليه فإنه بالرغم من مرور سنوات طويلة على بروز فكرة التعاون العربي، وبالرغم من المحاولات والقرارات المتعلقة بالتعاون الإقتصادي والتجاري العربي، و توفر الأرضية الراسخة لتأسيس ودعم ذلك التعاون، فإنَّ تلك القرارات لم تؤت ثمارها بالمستوى المطلوب فى المجالات التجارية والإستثمارية، بإستثناء بعض الهيئات العربية المشتركة-مثل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والهيئة العربية للإستثمار الزراعي ، والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار، وصندوق النقد العربي، وبعض الشركات العربية المشتركة، مثل شركة سكر كنانة، والمؤسسة العربية المصرفية، والصناديق العربية القطريه فى كل من المملكة العربية السعودية

والكويت،وصندوق ابوظبي بالامارات المتحدة. حيث قامت هذه المؤسسات والصناديق بجهود مقدرة فى التنمية الاقتصادية فى الدول العربية.

إلا أنه بالرغم من الجهد الذي بذلته هذه المؤسسات، والموارد الهائلة التي تدفقت من خلالها إلى كثير من الدول العربية، فأن نتائج ذلك الجهد لم تكن فى المستوي المستهدف،وذلك بسبب غياب البيئة الاقتصادية والهيكلية المواتية و الداعمة للاستثمار فى كثير من الدول العربية المتلقية لتلك التدفقات. ويعزى ذلك إلى أن كثيراً من الدول العربية كانت تنتهج أسلوب التخطيط المركزي، ووجهت جل تلك الموارد إلى مؤسسات القطاع العام التي تميزت بالاداء المتدني، إلى جانب الاختناقات المرتبطة بضعف البنيات التحتية، والنقص فى الكوادر الأدارية والفنية القادرة على إدارة تلك الاستثمارات بالكفاءه المطلوبة. والآن وتجاوباً مع التحولات التى استجدت فى الفكر الاقتصادي العربي، وبداية تراجع الدول العربية عن منهجية التخطيط المركزي للاقتصاد، وتقليص دور الدولة فى إدارة الاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص، والتوجه نحو التحرير المالي، وتوسيع مساحات الانفتاح الخارجي، بدأت الصناديق العربية-خاصة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادى والإجتماعى وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية-فى إنشاء نوافذ لتمويل مبادرات القطاع الخاص. ومن المؤكد أن تلعب هذه المبادرات دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية فى الدول العربية، مما يساعد على التعاون الاقتصادي والمالي العربي.

أما تجربة أفريقيا في التكتل والتعاون اقليمياً وقارياً فقد باءت بالفشل وذلك بالرغم من الدوافع القوية التي دفعت الدول الأفريقية نحو التكامل الأقليمي، خاصة بعد الأقتناع بعدم جدوى الجهود القطرية المنعزلة لعمليات التنمية القطرية. فإن مشاريع التعاون والتكامل قد فشلت أيضاً في تحقيق أهدافها وذلك نتيجة لعوامل محلية وخارجية نفصلها فيما يلي:

١. كانت القرارات السياسية للتعاون أو التكامل الإقتصادي قرارات فوقية، تم إتخاذها على مستوي الحكومات دون إشراك ممثلي الشعوب أو منظمات المجتمع المدني في الدول الأفريقية المكونة للمنظمات الإقليمية، وبالتالي أفتقدت الحكومات القدرة على استقطاب الدعم الشعبي لمشروعات التكامل أو التعاون.

٢. ضعف وعدم فعالية عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على مستوي الدول المنضوية تحت مظلة المنظمات، والجهود التنموية القطرية المعزولة عن برامج التنمية في بقية الدول الأخرى. وقد تفاقم الوضع في كثير من الدول الأعضاء بسبب الأزمات الإقتصادية التي واجهت عدداً كبيراً من الدول الأفريقية، خاصة في أعقاب الأزمات الإقتصادية المصاحبة لصدمة البترول في عام ١٩٧٣م وزيول الكساد الذي طال الدول الصناعية في الثمانينيات من القرن الماضي.

٣. إفتقار مشاريع التعاون والتكامل الإقليمي إلي الإرادة السياسية القوية من قبل قادة الدول الأعضاء، وعدم انعكاس أهداف التكامل في السياسات والخطط القطرية، وبذلك أضحت قرارات وبروتوكولات تلك المنظمات الإقليمية هياكل عديمة الآثر على واقع الحياة في المنطقة، وفشلت في تحقيق أهدافها في التكامل والعمل المشترك لإحداث التحولات الإقتصادية المستهدفة.

٤. ضعف قدرة الحكومات على تسوية العلاقات المتوترة بين الدول الأعضاء قبل وبعد إنشاء المنظمات.

٥. تعدد منظمات اقليمية في أفريقيا داخل الإقليم الواحد جعل من الصعوبة بمكان لكثير من الدول الأعضاء مقابلة الإلتزامات المالية والإستحقاقات الأخري التى تتطلبها العضوية في أكثر من منظمة واحدة.

٦. شح الموارد المالية والكوادر البشرية المدربة المطلوبة لتسيير أعمال المنظمات الأساسية وتحقيق أهداف التكامل الإقليمي في أحداث التحول الإقتصادي والاجتماعي المنشود.

٧. التفاوت في قدرات الدول الأعضاء في منظمة واحدة قلل من الإستفادة من الفوائد التي تحقق أو الأعباء التي تتحملها كل دولة من الدول الأعضاء أفقد بعض الأعضاء الحماس والرغبة في الإستمرار في العضوية.

٨. الأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية التى طالت العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات انعكست سلباً على محاولات أفريقيا في التكامل الإقليمي.

٩. الحروب الأهلية والإقليمية في أجزاء كبيرة من القارة أفقدت القادة الأرادة السياسية القوية نحو التكامل.

وبعد أن إتضح لقادة الدول الأفريقية فشل مشاريع التعاون والتكامل دون الإقليمي(Sub-Regional)، التي تم إنشاؤها خلال العقود الماضية، في تحقيق أهدافها في أحتواء التدهور الإقتصادي والاجتماعي في القارة، وإزالة حالة العزلة والتهميش التي طوقت إفريقيا بسياج من الحواجز عن العالم الخارجي، وأفقدتها القدرة على التعايش مع التحولات الإقتصادية التي طالت كل قارات العالم ولم تستطع افريقيا التعامل معها تعاملاً موجباً. لذا بدأ قادة افريقيا وسياسيّوها ومفكروها يبحثون عن كيان بديل أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف التكامل القاري.

ولكن الجهود التى بذلت في تحقيق التكامل على مستوى القارة قد باءت بالفشل وأن مبادرة (NEPAD) مازالت تحت التجربة وأن احتمال نجاحها مازال ضعيفاً.

يتضح من تجارب جهود التكامل التى بذلت في كل من أفريقيا والعالم العربي إن من أهم أسباب عدم فعالية منظمات التكامل الأفريقي ضعف الإرادة السياسية وعدم تأسيس أجهزة تنفيذية فعالة. فإنَّ ضعف الإرادة السياسية بالنسبة لأفريقيا يعزى إلى الحروب الإقليمية التى حالت دون تأسيس العلاقات الودية بين الأقطار المجاورة والتي تعتبر من أهم متطلبات خلق رغبة في العمل المشترك الفاعل وتبادل المصالح المشتركة مما يدعم ويعزز الإرادة السياسية القوية للعمل المشترك في إطار منظمات التكامل الاقتصادي والسياسي. هذا إلى جانب المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية التى كانت تواجهها الدول الإفريقية.

أما بالنسبة الدول العربية فأن ضعف فعالية الجامعة العربية وعدم فعالية مؤسساتها فيعزى إلى فتور العلاقات بين الدول العربية، بسبب الخلافات السياسية والأيديولوجية والتباين الكبير في نظم الحكم وفى السياسات الخارجية والخلافات حول التعامل مع قضية فلسطين والمواقف المتباينه حيال حرب الخليج الثانية والثالثة ودواعيها ونتائجها.

يتضح مما تقدم ان إعادة بناء منظمات التكامل الإسلامية والعربية وتفعيل دورها في التكامل السياسي والاقتصادي يتطلب

كأسبقية أولى توفير المناخ والبيئة المواتية لتأكيد الإرادة السياسية القوية النافذة والفاعلة لدى الدول الأعضاء.

إن أهمية إعادة بناء منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية-كرافد هام-تكمن في دورها المرتجاة لربط الأمة الإسلامية وتفعيل قدراتها البشرية والمادية وتقويتها ولتهيئها لتعلب دورها المؤثر في حلبة المنافسات القائمة بين الكتل الإقليمية. وحتى تكون قادرة على حماية الأمة الإسلامية وحضاراتها وهويتها من المخاطر والمؤامرات التى تحاك صدها ومقاومة الهيمنة الإمبريالية التى ترمى إلى إخضاع البلاد الإسلامية تحت سيطرتها لنهب مواردها وتعرضها إلى المهانة والإذلال.

إن إعادة بناء المنظمات الإسلامية وتفعيل دورها تتطلب-إلى جانب الإرادة السياسية النافذة والعزيمة القوية-تحقيق المتطلبات والمقومات الهامة الاتية:-

أولاً: إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي لتكون نواة لاتحاد إسلامي. على أن تشمل عملية إعادة الهيكلة إنشاء أمانات فاعلة وقادرة على التفاعل مع التطورات في الساحة الدولية وعلى الاستجابة إلى متطلبات التحولات السياسية في العالم أهمها الأمانة السياسية والقادرة على تنسيق مواقف الدول الأعضاء حيال العمل الدبلوماسي المشترك.

ثانياً: تحديد مبادئ و أسس للتنسيق والعمل المشترك مع جامعة الدول العربية بمثابة رافد هام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثاً: إنشاء برلمان العالم الإسلامي لسن التشريعات الملزمة لحكومات الدول الأعضاء لتوحيد الرؤى وتنسيق المواقف حيال القضايا الكبرى التى تهم الأمة.

رابعاً: أمانة اقتصادية للعمل على دعم التكامل الإسلامي اقتصاديا وإنشاء منظمة التجارة الإسلامية.

خامساً: أمانة للبحث العلمي والتقنيات الحديثة وبناء القدرات للعمل على وضع خطط لتطوير البحث العلمي في الدول الإسلامية وبناء القدرات.

سادساً: قيام الدول الأعضاء في المنظمة بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية والسياسية، لتبنى اقتصاداتها القطرية على أرضية راسخة تؤكد الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية ونظام مصرفي قوى قادر على مواجهة تحديات ومخاطر الأسواق المالية الدولية المفتوحة خاصة مخاطر تحركات التدفقات المالية قصيرة الأجل.

وعليه فأن تفعيل دور التكتل الإسلامي في مواجهة التحديات التى تفرزها العولمة أو تفرضها ظروف الأحادية القطبية يتطلب تهيئة الدول الإسلامية لمواجهة تحديات العولمة والمخاطر التى تستبطنها. وقد لاحظنا أن القوى التى تسيطر على حركة المعطيات الدولية والمؤثرة على التوجهات السياسية الدولية والمسيطرة على الأسواق العالمية هى الدول التى استطاعت أن تبني اقتصادات قوية وسليمة واستطاعت أن تواجه تداعيات العولمة والاستفادة من الميزات والحوافز التى تمنحها. وأصبح التعامل مع الدول اقتصاديا وسياسياً يعتمد على القوة الاقتصادية.

ومن أهم متطلبات تحقيق اقتصاد قوى قادر على مواجهة تداعيات العولمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعتمد على الأرضية الاقتصادية الراسخة و القادرة على تمكين البلاد من مواجهة تحديات العولمة وتجاوز التهميش والانكفاء على ذاتها.

و يعتمد تحقيق الأرضية الراسخة للاقتصاد الوطنى :-

١- الاستقرار الاقتصادي والذي تتوازن فيه العرض والطلب الكليان وتتحرك مؤشرات الاقتصاد فى يتوازن وتناسق داخلي. ويتطلب تحقيق ذلك إيجاد التناسق بين السياسات المالية والنقدية والذي يعتبر أهم متطلبات التوازن الاقتصادي والتناسق والتوازن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة والمتحركة. ومن متطلبات هذه التوازنات خلو البيئة الاقتصادية من التشوهات الهيكلية المؤدية إلى اختلال استقرار نظم أسعار الصرف غير الواقعية والمرنة والقيود على أسعار وحركة السلع والخدمات.

باستقرائنا للتطورات الاقتصادية في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية نجد أن السمات الحقيقية للأزمات والمشاكل الاقتصادية التي

لازمت اقتصادات الدول طيلة تلك العقود، تتمثل في اختلال التوازن في الاقتصاد الكلى نتيجة للأزمات الاقتصادية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات والتي أشرنا إليها من قبل.

تزامنت هذه التطورات الاقتصادية مع تطورات سياسية وأمنية سالبة والتي ترادفت مع تداعيات التطورات فى الاقتصاد لتؤدي إلى تراجع فى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء التدهور فى أداء القطاعات الإنتاجية مما حال دون استفادة البلاد الإسلامية من مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة واستغلالها فى النمو الاقتصادي ورفع مستوي الحياة للشعب.

وصل التدهور الاقتصادي فى العالم الإسلامي قمته فى عقد الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، وذلك بالرغم من المحاولات الجادة التي تمت من خلال برامج إصلاح اقتصادي وبرامج التحرير الاقتصادي والذي تم تنفيذها خلال التسعينيات والثمانينيات في إطار الاتجاه الدولي العام نحو الإصلاح الاقتصادي لمواكبة التحولات في الفكر الاقتصادي وعندئذ والتي أشرنا إليها من قبل.

وعليه فأن قدرة الدول الإسلامية على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعميقه بسد الثغرات التي قد تعرض الاقتصاد للتراجع أوللهزات تعتبر أمراً هاما لمستقبل البلاد السياسي والاجتماعي وقدرة البلاد على مواجهة تحديات العولمة.

ومن أهم وأخطر هذه الثغرات التي قد يعرض اقتصادات الدول الإسلامية لهزات عنيفة وتذبذب فى معدلات النمو ومخاطر الركود، التراجع فى الإيرادات العامة نتيجة لتخلف مصادر الإيرادات وعدم تعظيم دورها فى موارد الميزانية العامة. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق كسر جمود الموارد وضعف الادخار الوطني من خلال برنامج لعمليات تحديث شاملة فى الدوائر المدرة للموارد. وذلك عن طريق استخدام التقنيات الملائمة وتوسيع دائرة التدريب والتأهيل على استيعاب تكنولوجيا المعلومات وبناء شبكات نظمها المتكاملة . إضافة الى الأخذ بأساليب الإدارة الحديثة وتطوير نظم المتابعة والرصد والتحليل. أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن يشمل التحديث القطاعات الانتاجية والخدمية المدرة للدخول على وجه الخصوص من أجل زيادة الدخول. هذا وأن حسن توظيف المدخرات والأصول

الموجودة والمتمثلة فى رؤوس المال يحتاج إلى جرعات جديدة ومقدرة من التقنيات والمعرفة المتطورة. وسوف نتناول هذا الجانب عند تناولنا تحديات ترقية البحث العلمي فى الصفحات القادمة أن شاء الله.

هذا وعليه فأن استدامة الاستقرار الاقتصادي، والتي اعتبرناها من أهم الركائز التي يعتمد عليها صمود البلاد الإسلامية أمام تحديات العولمة وتجاوز تداعي الهيمنة،يتطلب وجود نظام مصرفي قوي مستقر، قادر على القيام بدوره فى الوساطة المالية وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وقادر على مواجهة وامتصاص الصدمات الخارجية. ولا يتوقع أن يلعب النظام المصرفي غير سليم الدور المناط به فى حركة الاقتصاد وفق منظور الرؤية التى تفرضها تطورات وتحديات الألفية الثالثة والعولمة، وخاصة تواجهه النظم المصرفية في الدول الإسلامية من المنافسة الحادة فى سوق الصناعة المصرفية، وما تتعرض له من مخاطر وصدمات خارجية. أن تحقيق نظام مصرفي سليم يعتمد، بدوره على استقرار الاقتصاد الكلي والذي لا يولد صدمات تؤثر على جودة أصول المصارف أو تخلق ربكة وعدم استقرار فى أسواق الصناعة المصرفية، فتؤثر على مواردها وملاءتها المالية، وقدرتها على القيام بدورها فى الوساطة المالية. و من متطلبات وجود السلامة المالية أيضا قدرة السلطات وإدارات المصارف فى وضع الضوابط الاحترازية التي تحقق جودة الأصول وزيادة الموارد وحسن توظيفها. وتعتمد قدره السلطات الرقابية والإدارة الداخلية العليا للمصرف فى تحقيق الرقابة الفاعلة على أداء المصرف الراشد على وجود نظام لتوصيل المعلومات الصحيحة والحقيقية إلى تلك الجهات بإفصاح أمين وبشفافية كاملة توضح الوضع الحقيقي للأوضاع المالية للمصرف ومدي جودة أصوله والانكشاف الخارجي.

وكما أوضحنا من قبل فأن تجارب انهيار المصارف والمؤسسات المالية فى كثير من الدول،خلال العقدين الأخريين من القرن الماضي، على اختلاف درجات نموها، بما فى ذلك الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة في جنوب شرق أسيا وفى أمريكا اللاتينية، أوضحت ان السبب الرئيسي،إلى جانب الصدمات الناتجة عن الأداء السالب للاقتصاد الكلي، يعزى إلى عدم مواكبة القواعد الرقابية السليمة لانفتاح النشاط المصرفي على الأسواق الخارجية وإزالة القيود على حركة النقد الأجنبي.

كما أوضحنا من قبل فأن أكبر مهددات الاستقرار الاقتصادي وعلى سلامة أوضاع المصارف التحرك غير المنضبط لحركة رؤوس الأموال الأجنبية خاصة فى ظل الانفتاح وتحرير حركة النقد الأجنبي في ظل غياب القواعد المنظمة والضابطة لحركته والمواكبة لسياسات تحرير حركة رأس المال.

إن تحرير حساب رأس المال يواجه الدول الإسلامية بتحديات كبري على حركة الموارد المالية وتدفقات رأس المال الأمر الذي يلقى بظلاله الكثيفة على أداء ودور النظم المصرفية في الدول الاسلامية ويشكل بذلك مرتكزاً رئيسياً فى دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي فى البلاد. وتمثل هذه التحديات فى مواجهة تداعيات التحرير والتدويل التي يفتحها تحرير سوق المال وما يصحب ذلك من تفوق تنافسي كاسح لحركة انتقال رؤوس الأموال بلا حدود، وتقارب الأسواق وانخفاض تكاليف الإنتاج في الدول الغنية. و قد برزت هذه الانعكاسات كمؤشر فى الأزمة التي اجتاحت دول شرق أسيا فى منتصف عام ١٩٩٧م، بما فيها الاقتصاد الياباني والذي عاني من انهيار رابع كبرى مؤسساتها المالية المتعاملة فى السندات، وهي (مؤسسة يامينش) والتي شكل انهيارها ضربة كبري للاقتصاد الياباني، كما شهدت بقية النمور الأسيوية ذات المشاكل واحتاجت لمليارات الدولارات (٧٨ مليار دولار) من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي للمساعدة فى استعادة توازنها الاقتصادي. قد جاء هذا الوضع جراء الانفتاح غير المحدود لهذه الاقتصاديات على العالم الرأسمالي حامل الأزمات الدورية المتكررة، وكان ما استخلص من نتائج هذه الأزمة أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل-بلا حدود قد يؤدي إلى تعرض الاقتصاد القومي إلي صعوبات واختناقات كبري إذا لم تتسلح بقدرات إدارية كافية واستنباط قواعد احترازية فاعلة لامتصاص مثل هذه الصدمات والتي سوف تزداد مستقبلاً على أساس أنها حرب موارد وتقنيات ومعلومات مستمرة، ومعرضه للمضاربات.

من ناحية أخرى فإنه يتعين تكثيف عمليات البحث العلمي وتطوير القدرات للمحافظة على طبيعة النظام المصرفي في البلاد الإسلامية. ولا بد من تضافر الجهود الإقليمية لبناء شبكة مصرفية قادرة على مواجهة التنافس والإسهام فى التنمية القطرية والإقليمية على النحو الذي يجري التفاكر فيه فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وغيره.

يتضح مما تقدم أن حركة رؤوس الأموال قصيرة المدى تحتاج إلى الكثير من الوعي الرقابة والحذر لأثرها المباشرة على أداء الحساب الخارجي ومن خلاله على أوضاع الاقتصاد الكلي. هذا وإن الحساب الجاري الخارجي يعتبر من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة، لذا فأن أي اختلال فى الحساب الخارجي سرعان ما ينعكس على توازن المؤشرات الأخرى وبالتالي تؤثر على الاختلال فى توازن الاقتصاد الكلي.

إن زيول الأزمة المالية التى طالت دول النمور الأسيوية ودول أمريكا الجنوبية تجاوزت حدود الاقتصاد إلى النسيج الاجتماعي والهياكل السياسية فانهارت بعض نظم الحكم المنطقة وأزمات الحكم فى البعض الأخر كما حدث في إندونيسيا وغيرها.

إن تجربة دول جنوب شرق أسيا تكشف أمام الدول الإسلامية دروساً قيمه تستحق أن تتمعن فيها . ففيها كثير من العبر، ويجب عليها أن تضع هذه الدروس والعبر نصب أعينها وهى تخطط للمستقبل لمواجهة التحديات التي يستبطنها الانفتاح غير المنضبط إلى أسواق المال الخارجية.

يتضح مما تقدم أن من أهم استحقاقات مواجهة مخاطر العولمة وما يتبعها يكمن فى تهيئة القطاع المالي في الدول الإسلامية لمواكبة الانفتاح المالي نحو أسواق المال الخارجية مع اتخاذ الإجراءات والتدابير الواعية لتفادي الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصادات في الدول الإسلامية من جراء الانفتاح الخارجي، خاصة فى ظل نظام مصرفي ضعيف غير مؤهل للوقوف أمام المنافسة الخارجية الشرسة وغير قادر على امتصاص الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها.

إن آثار هذه الصدمات الخارجية سرعان ما تسري إلى مفاصل الاقتصاد الكلى فتؤثر على أداء الموازنة العامة وبالتالي يؤدي إلى الخلل فى التوازن الداخلي بين السياسات المالية والنقدية إلى جانب أثرها السلبي المباشر على قطاع الإنتاج فتؤدي إلى مزيد من التراجع للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني فتتضاعف مخاطر العولمة على البلاد.

ومن جانب أخر يعتبر-قطاع الإنتاج-هو أحد الركيزتين الأساسيتين إلى جانب القطاع المالي-التي يرتكز عليهما الاقتصاد الوطني فى أي قطر وتعتمد قوة الاقتصاد الوطني على قدرة وسلامة هذين القطاعين.

إن من أكبر مهددات اقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الدول الإسلامية، فى عالم اليوم الفجوة المعلوماتية بينها وبين الدول الصناعية وافتقار هذه الدول الى وسائل الارتقاء بإنتاجها ورفع مستوي الحياة للمواطنين. لذا فأن من أكبر العوائق أمام الاقتصاد الإسلامي فى مواجهة العولمة والصمود أمام المنافسة الجائرة التي تفرضها، يتمثل فى الفجوة المعلوماتية والافتقار إلى التقنيات الحديثة والتي لا يمكن تجاوزها فى المحاولات التى تبذلها الدول الإسلامية لترقية الإنتاج ورفع مستوي الخدمات. لذا يعتبر تنفيذ مشروع تطوير البحث العلمي على مستوى العالم الإسلامي وبناء القدرات ونقل وتوطين التقنيات الحديثة أسبقية أولى لتحقيق الأهداف التي تصوب إليها الرؤية المستقبلية لمواجهة تحديات العولمة. بل يعتبر من التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة.

تزايدت أهمية البحث العلمي مع تطوير تقنيات المعلومات والمعرفة فى عالم اليوم، حيث يشكل الآن أحد الدعامات الكبرى لعمليات التحول الاقتصادي الكلي لمواجهة عمليات التدويل والعولمة القسرية فى مجالات التجارة والتنمية والتكنولوجيا والخدمات. معلوم أن معظم البلاد الاسلامية عايشت قصوراً واضحاً فى هذا المجال لفترات طويلة، سواء من حيث الاستفادة من نتائج الأبحاث المكتملة أو من حيث تطوير مجالات البحث لمواكبة التقدم العلمي الهائل فى هذا المجال. لذلك فقد بدا جلياً أن ما تحققه من عائدات للاستثمارات القومية فى القطاعات المختلفة أو زيادة فى الدخول والإيرادات القومية يجئ نتاجا لأنماط وأساليب إنتاجية و إدارية ومؤسسية متكررة وليس انعكاساً لتطوير تقني بحثي متصل. أن النهضة الاقتصادية التى أنجزتها كل من ماليزيا وإندونيسيا جاءت نتيجة لبرامج نقل وتطوير التقنيات الحديثة من خلال ترقية البحوث العلمية.

وقد احتلت أهمية البحث العلمي وربطه بالتقنيات أسبقية عليا فى اهتمامات المفكرين والمستثمرين فى السنوات الأخيرة. وقد برزت

أراء ونظريات حول فجوات المعرفة والتقانة بين الدول المختلفة، وقد تم ربط هذه الفجوات بالفجوات فى النمو الاقتصادي ومستويات الدخول المعيشية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبدا جلياً ايضاً أن نظرية ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار تكثيف رأس المال والعمالة كمصدرين وحيدين للإنتاج قد تلاشت لأن تناقص الغلة بالنسبة لرأس المال(Diminishing Return) سرعان ما يؤدي إلى تناقص كفاءة هذين العنصرين. وهنا تبرز أهمية المعرفة والتقنية فى ترقية واستمرارية أداء رأس المال والعمالة. والتقنية هي وسائل وطرق استعمال رأس المال وزيادة كفاءة العمالة فى الإنتاج. وهي تعتمد على اكتساب الخبرة والمهارة فى استخدام عناصر الإنتاج. وأصبحت التقانة والمعرفة جزءاً مكملاً لعنصري الإنتاج وضرورية للتقدم الاقتصادي فى أي بلد. وقد أوضحت دراسة أجراها العالم (SOIOW) عام ١٩٥٦م أن تراكم رأس المال ونسبة زيادة العمالة أديا إلى أثر ضئيل فى حين أن تطبيق التقنية الحديثة يؤدي إلى زيادة ملحوظة. وأحسن مثال لذلك تجربة الاتحاد السوفيتي الذي اعتمد فى نموه الاقتصادي على تراكم وتكثيف رأس المال وفى نهاية الأمر واجه ذلك الاقتصاد تناقص الغلة ثم التدهور الاقتصادي المعروف.

ونشير هنا إلى قول الاقتصاد البريطاني *(Alfred Marshal)*:

1) While nature …shows a tendency to diminishing return … man … shows a tendency to increasing return … knowledge is our most powerful engine of production, it enables us to subdue nature and satisfy our wants.

ومن المعلوم أن من اهم سمات التقدم فى القرن العشرين كان دور التحديث والاختراع المتمثلان فى تقدم بحوث المعامل الصناعية لتحديث الإنتاج وكذلك بحوث الجامعات فى تنمية المعرفة الأساسية والتطبيقية، وهنا تبرز أهمية الاهتمام بالمعرفة والتقنيات الحديثة وتضييق فجوات المعرفة بين الدول الغنية والفقيرة، وبالتالي تضييق الفجوة فى النمو الاقتصادي، لأن النمو المستدام، كما ذكرنا، يعتمد على مقدار جرعة المعرفة المستغلة فى العمليات الإنتاجية وليس على تكثيف راس المال وحده. لذا لم يعد البحث العلمي واستيطان المعرفة أونقلها من الدول الأخر ترفا ذهنيا أو هامشياً ولا معزولاً عن مجالات التطبيق والاستفادة، بل أصبح دور البحث العلمي أسبيقة قصوى فى توظيف الموارد. إذ لا مكان لأي تقاعس فى اقتصاد دولي يتسارع نحو

التكامل والعولمة. حيث لا قدرة لبلد الانعزال عن هذه التحولات الأمر الذي يستوجب الانفتاح للأفكار الجديدة واقتناس كل الفرص المتاحة لاقتناء المعرفة من الدول الأخرى.

ويلاحظ من تجربة بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا، قد استثمرت أموالا طائلة فى البحث العلمي واستطاعت بذلك تضييق فجوة المعرفة باستنباط التقنية من هذه البحوث ونقل التقنية من الدول الغربية وأحداث ثورة صناعية كبري عن طريق استغلال مدخراتها بكفاءة عالية، حتى أصبحت من النمور الأسيوية وفى ذات الوقت نلاحظ ان دولاً إسلامية كثيرة تعانى من ضمور فى الموارد المالية وقصور فى التقنية، فتلجأ إلى التوسع الأفقي فى الإنتاج الزراعي بالوسائل التقليدية، لذلك جاء النمو المتحقق فى اقتصاداتها فى قطاعات تعتمد علي الموارد الطبيعية بدرجة اكبر من القطاعات المعتمدة على التقانة الحديثة أو الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية كقطاعات الثروة الحيوانية والزراعة المطرية و الغابات. وهذه القطاعات ظلت ضعيفة الصلة بعملية التحول الحديث القائم على نتائج البحث العلمي المحلي أو المستورد.

هذا المناخ لم يعد صالحاً لإدارة الموارد الاقتصادية مستقبلاً، ذلك لان جزءاً كبيراً من هذه الموارد سيصبح عرضة للانعكاسات السلبية لعمليات تحرير وتدويل الموارد والخدمات القادمة، الأمر الذي ينذر بتهميش الاقتصادات الإسلامية،وتحويلها ليس فقط لمجرد تابع للاقتصادات العملاقة، وأنما أيضا تتحول فيها الموارد الاقتصادية المتاحة لموارد صماء عالية التكاليف ضعيفة المنافسة لا تقوي على مزاحمة أجيال جديدة من السلع عالية المحتوي التقني والعلمي والمحتكر، مما يعني إبقاء هذه الموارد فى مستوي الاقتصادات المعيشي او إتاحة استغلالها بواسطة جهات خارجية كما يحدث الآن في كثير من الدول الإسلامية. وبالطبع هذا لا يتماشي مع السيادة الوطنية . ولمواجهة هذه التحديات لابد من العمل،على مستوى الدول الإسلامية خطة استراتيجية محكمة لتضيق فجوات المعرفة والتقانة عن طريق دعم وتطوير البحث العلمي، هذا إلى جانب ترتيب الأوضاع الداخلية بإتباع سياسات متحررة وغير مقيدة تهيئ اقتصاد البلاد الإسلامية إلى الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي بإلغاء القيود على

المنافسة الحرة بتدرج وتوفير الشفافية فى كل المعاملات المالية والاقتصادية.

لقد أصبح واضحا أن العالم يشهد الآن انتقال الاقتصاديات التقليدية المعتمدة على علاقات الإنتاج وحجم الموارد ووفرتها إلى مرحلة اقتصاد جديد لا تلعب فيه الموارد الاقتصادية بمعناها التقليدي إلا جزءاً يسيراً فى عملية التنمية والنمو. وتجري الآن فى كثير من دول العالم من حول الأمة الإسلامية تهيئة مستمرة لإعادة هيكلة الاقتصادات لتصبح معتمدة على قاعدة المعلومات والمعرفة والتقنيات المتقدمة لادارة النشاطات المالية والإنتاجية والتوزيعية، وتتلاشى الحدود الفاصلة بين الدول، بينما تتعاظم احتكارات المعرفة من خلال المؤسسات والشركات العملاقة، وهو ما اصطلح عليه بمرحلة الـ(Cyber Economy).

لقد أوضحت الدراسات أن للتقدم التكنولوجي والبحث العلمي الأثر المباشر في زيادة القيمة المضافة ومعدلات النمو، وذلك من خلال تأثيره على كفاءة رأس المال المادي والعمالة.

وهذه المعلومة القديمة تمثل الآن شكلاً جديداً في توليد القيمة المضافة في إطار ثورة المعلومات وتطور المعرفة والتقانة، ويتم ذلك في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد تتحكم فية المؤسسات المالية الكبرى والشركات عابرة القارات والمؤسسات الوسيطة و أسواق المال.

وعلى خلفية هذه التطورات العلمية والاقتصادية تجد الأمة الإسلامية نفسها في وضع حرج للغاية. إذ أنه لا يزال عدد كبير من الدول الإسلامية يعيش مرحلة ما قبل الانطلاق الذي عايشته الدول المتقدمة ودول الأسواق الناشئة، هذا الانطلاق الذي جاء نتاجاً عن التطور التقني والتحرير الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية كما وضحنا من قبل.

ومن أهم سمات التخلف العلمي لمعظم العالم الإسلامي ضعف تلك الدول في ربط الدراسات بالتطور التقني والعلمي الهائل الذي ينعكس على مكونات الاقتصاد الكلى والجزئي.

يتضح لنا من تحليل الأوضاع الحرجة التى تعيشها الأمة الإسلامية في خضم التحولات العلمية والسياسية والاقتصادية، أنه في سبيل تجاوز التخلف العلمي الاقتصادي ومخاطر المؤامرات التى تخططها القوى الصليبية والصهيونية، ومقابلة متطلبات التعايش مع معطيات العولمة الاقتصادية ومواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية التى يشهدها العالم،أن لا خيار للامة سوى العمل الجاد على تقوية الصف الإسلامي و التراص حول برامج واستراتيجيات تحقق لها القدرة والمنعة للوقوف أمام مخاطر تلك المؤامرات و تفشيلها وتحقيق طفرة اقتصادية متشبعة بالتكنولوجيا الحديثة، قادرة على إزالة العزلة الاقتصادية عن العالم الإسلامي وتمكينه من مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والعلمية الماثلة.

لقد فطنت دول العالم واقاليمه إلى أهمية وحتمية التجمع في تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية لحماية مصالحها والوقوف بصلابة أمام تحديات المنافسة الشرسة التى تفرزها العولمة.

و لتحقيق هذه الأهداف قد اقترحنا من قبل في هذه الورقة إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي لتكون نواة لاتحاد إسلامي جامع مستقبلاً، وتفعيل مؤسساتها القائمة، خاصة الأمانة السياسية وإنشاء أمانات جديدة للتعاون الاقتصادي وأخرى للتكنولوجيا والبحث العلمي حتى تصبح المنظمة بوتقة للعمل الإسلامي المشترك والتعاون المثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

إن تمكين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وتفعيل أنشطتها، خاصة في مخاطبة المشاكل الاقتصادية والهيكلية الرئيسية التى تعوق الدول الإسلامية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والعلمية التى تفرضها ضرورة التعايش مع العالم من حولها، يتطلب دعمها بإنشاء مؤسسات مالية واقتصادية وتجارية قادرة على مساعدة الدول الإسلامية في دعم خططها وبرامجها الهادفة الى تحقيق إصلاح اقتصاداتها. هذا إلى جانب أن منظمة المؤتمر الإسلامي لن تكون فاعلة وقادرة على تحقيق أهدافها في حماية الأمة الإسلامية في غياب الأرضية الراسخة للتعاون الاقتصادي وفى مجالات بناء القدرات فى الدول الأعضاء. ويعتمد تحقيق ذلك على توفير بيئة اقتصادية مستقرة

على مستوى الدول الإسلامية، في ظل معدلات نمو عالية ومستدامة، وتوازن داخلي وخارجي.

وعليه أرى ان تشمل إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها إنشاء المؤسسات الداعمة الاتية:-

أولاً: دعم البنك الإسلامي للتنمية-أحد روافد المؤتمر الإسلامي-عن طريق رفع رأسماله وزيادة موارده المالية ليقوم بالمهام الآتية، إلى جانب عمله في تمويل التنمية في الدول الإسلامية:-

١. التوسع في عمليات التمويل للمساعدة في إزالة الاختناقات الموجودة في البنيات الأساسية في الدول الإسلامية والتي تحد من جهود التنمية التى تبذلها تلك الدول.

٢. مساعدة الدول الإسلامية في ترقية البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتنويع الإنتاج لفتح أسواق جديدة لصادراتها.

٣. مساعدة الدول الإسلامية في بناء القدرات البشرية وتكثيف عمليات التدريب.

ثانياً: إنشاء صندوق نقدي إسلامي لمساعدة الدول الإسلامية في دراسة الأوضاع الاقتصادية والهيكلية، إلى جانب تقديم النصح والمساعدة في إعداد برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي المطلوب ومراقبتها، مع تقديم الدعم المالي المطلوب للإصلاح الاقتصادي ولسد الفجوات في الحسابات الخارجية.

ثالثاً: إنشاء منظمة للتجارة الإسلامية، لوضع الأسس والشروط المطلوبة لتوسيع نطاق التعاون التجاري بين الدول الإسلامية.

إن تفعيل والاستفادة من هذه المؤسسات في جعل المؤتمر الإسلامي بوتقة للعمل المشترك في إطار استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية وعلمية تتجاوز بها الأمة الإسلامية مخاطر العولمة والمؤامرات التى تحيكها أعدائها، وتمكنها من مواكبة التطورات التى يشهدها العالم والتمكن من التعايش مع العالم من حولها دون تهميش أو عزله.

وفى الختام اخلص إلى أنه أمام الأمة الإسلامية في سبيل استعادة كرامتها والحفاظ على هويتها واكتساب القدرة على التعايش مع

العالم من حولها وتملك القدرة على التحول من أمة متلقية لاثار التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية إلى أمة مشاركة في خلق تلك الأحداث والتأثير عليها تجد نفسها أمام خيارات ضيقة ولا خيار في سبيل التعايش معها الا اللجوء إلى ملاذ التكتل والعمل المشترك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بعد إعادة هيكلتها تقويتها هيكلياً ومالياً في الإطار الذي أشرنا إليه بعاليه مع العمل على تتويج هذا الجهد المبذول في تقويم منظمة المؤتمر الإسلامي بتحويلها مستقبلاً الى اتحاد إسلامي على نفس النسق والأسس التى تم بها إنشاء الاتحاد الأوروبي.

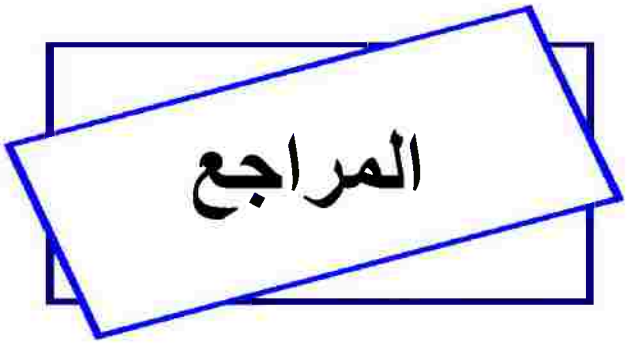
المراجع

المراجع العربية:

١. **محبوب الحق:** ستار الفقر.. خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٧.

٢. **انظر: محمود المراغي:** أرقام، مجلة "العربي"-الكويت،العدد ٤٥٧، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٦، ص٧٧.

٣. **الأمم المتحدة (إدارة الإعلام):** إعلان الحق في التنمية، تشرين الأول (نوفمبر)، ١٩٩٠.

٤. المرجع السابق.

٥. **عبد الوهاب محمود المصري:** العوامل المؤثرة في تطوير العنصر البشري كعامل محدد في التنمية الريفية، من أعمال المؤتمر الفني الدوري الثالث لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، بغداد-آذار (مارس) ١٩٧٧.

٦. **عبد الوهاب محمود المصري:** نظرية الأمن والإيمان، مؤسسة الرسالة (بيروت) والدار المتحدة (دمشق)، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٣، ص ١١٥.

٧. **الدكتور محمد أحمد الزعبي:** التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٩١، ص١٢٤.

٨. **المرجع السابق:** ص ١٢٥.

٩. **الدكتور محيي الدين صابر:** محاضرة نشرت في "المجلة العربية للثقافة"-تونس، السنة السابعة، العدد ١٢، مارس (آذار) ١٩٨٧، ص ص ٩-١٤.

١٠. **الدكتور نادر فرجاني:** عن التقدم والتنمية، مجلة "لوموند ديبلوماتيك"، سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩، ص ٢.

١١. **الدكتور نادر فرجاني:** عن غياب التنمية في الوطن العربي، مجلة "المستقبل العربي"-بيروت، السنة السادسة، العدد ٦٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ١٤.

١٢. **الدكتور يوسف صايغ:** التنمية العربية والمثلث الحرج، في: عادل حسين وآخرون، التنمية العربية.. الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ١٠٨.

١٣. **الدكتور محمد الأطرش:** التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في سورية، محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق ١٩٩٨/٢/١٣.

١٤. **الدكتور برهان غليون:** في ندوة الوحدة حول التقدم والتخلف، مجلة "الوحدة" الرباط، السنة الثانية، العددان ٢٢و ٢٣، تموز (يوليو) وآب (أغسطس) ١٩٨٦، ص ١١٦.

١٥. **حافظ الجمالي:** بين التخلف والحضارة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٧٨، ص ٢١،٢٢.

١٦. **عبد الوهاب محمود المصري:** الاعتبارات الرئيسية للتكاليف الزراعية، مجلة "الزراعة والتنمية في الوطن العربي"-الخرطوم، السنة ١٦، العدد الأول، يناير، فبراير، ومارس (كانون ثاني، شباط وآذار) ١٩٩٧، ص ص ١٥- ٢٣.

١٧. **روبرت تشامبرز:** التنمية الريفية.. وضع الأواخر أوائل، ترجمة الدكتور محجوب عمر، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، الطبعة الثانية، نيقوسيا ١٩٩١، ص ١٨٢و ١٨٣.

١٨. **آلان ي. تومبسون:** نحوفهم المستقبلية.. مدخل إلى دراسة علوم المستقبل، ترجمة ياسر الفهد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٣، ص ٧٥.

١٩. **عبد الوهاب محمود المصري:** تهافت الخرافات الثلاث.. دراسات في التكنولوجيا والسكان والمشاركة، دار الإيمان، دمشق ١٩٩٥، ص ٥٤-٥٥.

٢٠. **الدكتور حامد إبراهيم الموصلي:** نحو تكنولوجيا ملائمة، مجلة "الحوار". استراليا السنة الثانية، العدد السابع، خريف ١٩٨٧، ص٢٦.

٢١. **الدكتور محمد رضا محرم:** "ترشيد الفهم العربي لنقل التكنولوجيا، مجلة "المستقبل العربي"-بيروت، السنة السابعة، العدد ٧٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ص ١٠٧.

٢٢. انظر:

- **الدكتور الموصلي**، نحو تكنولوجيا، المرجع الأسبق، ص ٢٧.

- **الدكتور رمزي زكي**، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضرورة الواقع والشروط الموضوعية، المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ودار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع (قبرص) ١٩٨٧، ص ص ١٣٥-١٣٧.

- **الدكتور رمزي زكي**، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، وخاصة ص ١٣٧.

٢٣. **انظر: هـ . كول وآخرون:** الرد على مالتوس.. دراسة نقدية لكتاب حدود التنمية، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٨، ص ٢٧٥و ٢٧٦.

٢٤. **الدكتور مدحت حسنين**، أدوات التحرير الاقتصادي بين الفعل والفاعلية، مجلة "الأهرام الاقتصادي" -القاهرة، العدد ١١٦٤، ١٩٩١/٥/٦، ص ١٩.

٢٥. **جمال علي زهران**، قياس قوة الدولة.. إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة "المستقبل العربي" -بيروت، السنة ١٣، العدد ١٤٦، نيسان (إبريل) ١٩٩١، ص ٥٢.

٢٦. **الدكتور اسماعيل صبري عبد الله:** الخمس الكبار في عام ٢٠٢٠، جريدة "الأهرام" القاهرة، ١٩٩٧/٨/٢٧.

٢٧. **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:** مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت،

سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ١٤٢، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩، ص ١٥٤و ١٥٥.

٢٨. **الدكتور بطرس غالي:** في تصريح نشرته جريدة "الأهرام" - القاهرة، ١٩٩٣/١٢/٢.

٢٩. **الدكتورة سوزان جورج:** كيف يموت النصف الآخر من العالم؟ ترجمة كمال خوري، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٨١، ص ٨٤.

٣٠. **الدكتورة نوال السعداوي:** تحت شعار الحد من السكان وتنظيم الأسرة.. الولايات المتحدة الأمريكية تقود حرباً بيولوجية ضد العالم الثالث، جريدة "العربي"-القاهرة، الاثنين ١٩٩٤/١/٣.

٣١. **انظر: الدكتور وهبة الزحيلي:** الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر- دمشق الطبعة الثانية ١٩٩٧، الجزء التاسع، ص ٥٥٤و ٥٥٥.

٣٢. **انظر تحليل الدكتورة عواطف عبد الرحمن لقضية السكان في: سلامة أحمد سلامة:** حق الاختيار الوحيد، جريدة "الأهرام"- القاهرة، ١٩٩٣/٩/٢٥.

٣٣. **برنامج الأمم المتحدة الانمائي:** تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص ١٣.

٣٤. **انظر: جريدة "البعث"-** دمشق، ١٩٩٦/٨/١١.

٣٥. **جريدة "العربي"** القاهرة، ١٩٩٤/٣/٢٨.

٣٦. **مجلة "المشاهد"-**لندن، العدد ٣٠، ١٩٩٥/١٠/١٤، ص ٢٠.

٣٧. **عن جريدة "أخبار الأدب"-**القاهرة، ١٩٩٧/٦/٢٣.

٣٨. **الدكتور مصطفى محمود:** إنهم يعدون للحرب، جريدة "الأهرام" القاهرة، ١٩٩٦/٦/٨.

٣٩. **الدكتور اسماعيل صبري عبد الله:** الخمس الكبار، المرجع الأسبق.

٤٠. **الدكتور جلال أمين:** تنمية أم تغريب؟ مجلة "الهلال"-القاهرة، اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٥، ص ٢٦.

٤١. **الدكتور جلال أمين:** تنمية ... المرجع السابق، ص ٢٧.

٤٢. **الدكتور حسن قبيسي:** من قضى ومن ينتظر، مجلة "الفكر العربي"-بيروت، السنة السابعة، العدد ٤٥، آذار (مارس) ١٩٨٧، ص ٥.

٤٣. **عبد الوهاب محمود المصري:** الإنسان والبيئة في البادية (العوامل البشرية وأثرها على الاتزان البيئي، ومقترحات لتطوير العنصر البشري في البادية بهدف حمايتها وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان البادية)، من أعمال "الندوة الاقليمية حول تطوير البادية" التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دمشق، ١٨-١٩٩٥/١٢/٢٠.

٤٤. **انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة:** وثيقة "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا"، رقم ٢٧/ ٢٤١. A/AC ، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤.

٤٥. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** الآثار البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي،الخرطوم ١٩٩٢.

٤٦. **جريدة "الأهرام"** -القاهرة، (التصحر يهدد مليار شخص في العالم)، ١٩٩٦/٨/١٢.

٤٧. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، المرجع السابق.

٤٨. **الدكتور سعيد محمد الحفار**: الإنسان ومشكلات البيئة، جامعة قطر، مطبعة مؤسسة دار العلوم، الدوحة ١٩٨١.

٤٩. **الدكتور الحفار**: المرجع السابق.

٥٠. **ديفيد دير ومارك شابيرو**: دائرة السموم.. المبيدات والناس في عالم جائع، ترجمة محمد عبد العزيز، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، دمشق ١٩٨٢.

٥١. **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، نشرة "الاستفادة من تنوع الطبيعة"، روما ١٩٩٣.

٥٢. **الدكتور مصطفى كمال طلبه:** انقاذ كوكبنا... التحديات والآمال (حال البيئة في العالم ١٩٧٢-١٩٩٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.

٥٣. **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، نشرة...، المرجع الأسبق.

٥٤. **محبوب الحق:** ستار الفقر، المرجع الأسبق، ص ص ٣٨-٥١.

٥٥. **الخبير الاقتصادي علي نجم**، في: عبد الناصر عارف، نمور آسيا المريضة، جريدة "الأهرام"-القاهرة، ١٩٩٨/١/١٧.

٥٦. **الدكتور محمد محمود الإمام:** خدعونا فقالوا: إن النمور أقوى من الضباع، جريدة "العربي"- القاهرة، ١٩٩٧/١١/٢٤.

٥٧. **الدكتور محمد السيد سليم في:** عبد الناصر عارف، نمور آسيا، المرجع الأسبق.

٥٨. **الدكتور سليم**، المرجع السابق.

٥٩. الدكتور أحمد نور زهران، أساليب غير تقليدية في التنمية، جريدة "الأهرام"-القاهرة، ١٩٩٧/١٠/٨.

٦٠. **الدكتور زهران**، أساليب...، المرجع السابق.

٦١. **نشر الموضوع في جريدة "الشعب" المصرية**، ونقلته: جريدة "المجد"- عمّان-١٩٩٧/١٢/٨.

٦٢. **أبو زيد، محمد (١٩٩٩)**: الثقافة العامة في تعليم الكبار. مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد ٥.

٦٣. **أرسطو (١٩٥٧):** السياسة. اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت.

٦٤. **أفلاطون (١٩٢٩)**: جمهورية أفلاطون. ترجمة حنا خباز، القاهرة، مكتبة المقتطف والمقطم.

٦٥. الألفي، رمضان (١٩٩٨) : العولمة والأمن... الانعكاسات السلبية والإيجابية كدراسات اقتصادية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، السنة الثانية.

٦٦. **الأمم المتحدة (١٩٩٩)**: الدورة الرابعة والخمسين للأمم المتحدة. خطاب وزير خارجية ناميبيا في الدورة الرابعة والخمسين للأمم المتحدة، نيويورك.

٦٧. **أمين، جلال (١٩٩٨)**: العولمة والهوية الثقافية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، بيروت.

٦٨. **الأهرام (٢٠٠٢)**: تصريح رئيس وزراء ماليزيا في مؤتمر اقتصادي لمجموعة دول جنوب شرق آسيا.

٦٩. **إلياس، جون وميريام شارن (١٩٩٥)**: الأصول الفلسفية لتعليم الكبار. ترجمة د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل وصالح عزب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٧٠. **بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢)**: معجم ومصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان، بيروت.

٧١. **بوستيك، مارسيل (١٩٨٦)**: العلاقة التربوية. ترجمة محمد بشير النحاس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٧٢. **بولا، هوبس (١٩٩٣)**: تعليم الكبار: اتجاهات وقضايا معاصرة. ترجمة الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل وصالح عزب. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٧٣. **تاندون، راجيش (١٩٩٣)**: التربية كما تقررها القلة. ترجمة صالح عزب، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٠.

٧٤. **توماس، ج. أ. وهاريس جينكنز (١٩٧٩)**: تعليم الكبار والتغيير الاجتماعي. مجلة تعليم الجماهير، العدد الخامس عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٧٥. **جروسي، فرانسيسكو فيو (١٩٩٤)**: تعليم الكبار من أجل الديمقراطية في عالمنا المعاصر. تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤١.

٧٦. **الجولاني، فادية عمر (١٩٩٧)**: التغيير الاجتماعي. المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٧٧. **جويجان، ماهره فؤاد (٢٠٠١)**: التربية السياسية في التعليم الإلزامي وأثرها في مشاركة المرأة الأردنية سياسيا. رسالة دكتوراه الفلسفة في التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٧٨. **جيمس، وبوتكن وآخرون (١٩٨١)**: التعليم وتحديات المستقبل. تقرير لنادي روما الدولي، إعداد عبد العزيز القوصي، القاهرة، المكتب المصري الحديث.

٧٩. **حجازي، أحمد مجدي (١٩٩٩)**: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية. رؤية من العالم الثالث، مجلة عالم الكبار، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٨٠. **حلمي، شكري عباس (١٩٩٣)**: تعليم الكبار في التراث الإسلامي. علم تعليم الكبار، الجزء السادس. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٨١. **ديوي، جون (١٩٤٩)**: التربية في العصر الحديث. ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ومحمد حسني المخريجي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٨٢. **الراوي، مسارع (١٩٨١)**: القرار السياسي في الحملات الوطنية الشاملة لمحو الأمية في البلاد العربية بين المبدأ والتطبيق. تعليم الجماهير، العدد ١٩.

٨٣. **الرشيدي، محمد حسن**: تجارب دولية في محو الأمية وتعليم الكبار. الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، بدون تاريخ.

٨٤. **رضا، محمد جواد (١٩٩٣)**: العرب والتربية والحضارة... الاختيار الصعب. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨٥. **الرواف (٢٠٠٢)**: تعليم الكبار والتعليم المستمر... المفهوم... الخصائص... التطبيقات. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٨٦. **روسو، جان جاك (١٩٥٤)**: العقد الاجتماعي أو ميادين الحقوق الإنسانية. ترجمة عادل زعيتر. دار المعارف، مصر.

٨٧. **زاهر، ضياء الدين (١٩٨٥)**: التعليم ونظريات التنمية. دراسات تربوية، الجزء الأول،.

٨٨. زايد، أحمد واعتماد علام (١٩٩٢) : التغيير الاجتماعي. الأنجلو المصرية، القاهرة.

٨٩. **الزعبي، محمد أحمد (١٩٩١)**: التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ٤، بيروت.

٩٠. **سليمان، سعيد وكمال نجيب (١٩٩٦)**: دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي. في تعليم الكبار وتحديات العصر، التقرير الختامي لمؤتمر الإسكندرية السادس، تونس.

٩١. **سليمان، نجده إبراهيم علي (١٩٩٢)**: التنشئة السياسية في المدارس المختلفة للتعليم الأساسي في محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بمعهد الدراسات والبحوث العربية. جامعة القاهرة.

٩٢. **سمعان، وهيبة (١٩٧٢)**: التعليم في الدول الاشتراكية الأنجلو المصرية، القاهرة.

٩٣. **السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٢)**: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٩٤. **السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٣)**: التحوير الهيكلي للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٩٥. **السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٣)**: تعليم الكبار من منظور سياسي. المؤتمر السنوي الأول : تعليم الكبار في عصر المعلوماتية، رؤى وتوجهات. مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

٩٦. **صابر، محي الدين (١٩٨٣)**: البعد القومي لمحو الأمية. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٢٣ – ٢٤، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٩٧. **الصافي، هاشم أبو زيد (١٩٨٧)**: نحو حملة وطنية شاملة لمحو الأمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٣١، تونس.

٩٨. **الصافي، هاشم أبو زيد (٢٠٠٢) :** الموجهات الإجرائية للتكامل بين الجهود الرسمية والشعبية في مجال تعليم الكبار. مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٩٩. **صبيح، نبيل أحمد عامر**: التجديد التربوي في تعليم الكبار : نماذج عالمية في ضوء الواقع العربي. تعليم الجماهير، العدد ٢٢.

١٠٠. **صبيح، نبيل أحمد عامر (١٩٨٨)**: تعليم الكبار استعراض تاريخي. كتاب مرجعي في تعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٠١. **صبيح، نبيل أحمد عامر (١٩٩٦)**: التعاون العربي والدولي في تدعيم استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي. تعليم الكبار وتحديات العصر. التقرير الختامي لمؤتمر الإسكندرية السادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٠٢. **عبد الجواد، نور الدين محمد (١٩٩٣)**: نظرية التربية المستمرة وتطبيقاتها في التربية الإسلامية. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠.

١٠٣. **عبد الحميد، طلعت (٢٠٠٠)**: التعليم وصناعة القهر. ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

١٠٤. **عبد الدائم، عبد الله (١٩٩١)**: نحو فلسفة تربوية عربية. الفلسفة التربية ومستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٠٥. **عبد الدائم، عبد الله (١٩٩٣)**: تعليم الكبار والقيم الإنسانية المستحدثة في ظل النظام العالمي الجديد. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠.

١٠٦. **عبد الدائم، عبد الله (١٩٩٨)**: تعليم الكبار والقيم الإنسانية المستحدثة. علم تعليم الكبار، كتاب مرجعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٠٧. **عبد الدائم، عبد الله (١٩٩٨)**: دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة. الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

١٠٨. **عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٩)**: العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٠٩. **العتيبي، عبد المحسن سعد (١٩٩٥)**: ميكانيزمات الضبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية في المرحلة الثانوية السعودية. دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء (٧٨)، عالم الكتب، القاهرة.

١١٠. **عجاوي، محمود أحمد (١٩٩١)**: تعليم الكبار، مكتبة الإمارات، العين، الإمارات العربية المتحدة.

١١١. **علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٣)**: تعليم الكبار والتغيير الحضاري من منظور إسلامي. علم تعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، تونس.

١١٢. **عمَّار، حامد:** تأصيل تعليم الكبار (١٩٨٩): إطار التأصيل ومضامينه. علم تعليم الكبار، الجزء الثالث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١١٣. **فايق، طلعت عبد الحميد (٢٠٠٢)**: مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي في ظل الكوكبية. مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١١٤. فائق، طلعت عبد الحميد ومصطفى عبد السميع محمد (٢٠٠٢) : تصور لتطوير برامج تعليم الكبار في الوطن العربي. تطوير تعليم الكبار في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١١٥. **فهمي، علي (١٩٨١)**: أهمية القرار السياسي في الحملة الشاملة لمحو الأمية. تعليم الجماهير، العدد ١٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١١٦. **الفوال، صلاح مصطفى (١٩٩٦)**: علم الاجتماع في عالم متغير. دار الفكر العربي، القاهرة.

١١٧. **فوكوياما (١٩٩٣)**: نهاية التاريخ والإنسان الأخير. ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الإنماء العربي، بيروت.

١١٨. **القاضي، وائل أمين (١٩٩٣)**: دور المؤسسات في التربية غير النظامية في الوطن الفلسطيني المحتل. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٤٠.

١١٩. **قمبر، محمود (٢٠٠١)**: بانوراما الأصول العامة للتربية. دار الثقافة، قطر.

١٢٠. **كيسمبو، بول (١٩٩٤)**: التعليم من أجل السلام: مقاصده وطبيعته ومحتواه من منظور إفريقي. تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. العدد ٤١.

١٢١. **لو، جون (١٩٧٦)**: تعليم الكبار، منظور عالمي. سرس الليان، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار.

١٢٢. **متولي، مصطفى محمد (١٩٩٢)**: مدخل إلى تاريخ التربية الإسلامية. دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.

١٢٣. **المجلس العالمي لتعليم الكبار (١٩٩٣)**: رؤية حول مستقبل تعليم الكبار. ترجمة صالح عزب، تعليم الجماهير، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٠، تونس.

١٢٤. **مدكور، علي أحمد (١٩٩٨)**: علم تعليم الكبار : نشأته وتطوره بين النظرية والتطبيق. علم تعليم الكبار، الجزء السابع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٢٥. **مدكور، علي أحمد (١٩٩٣)**: المضامين الإسلامية لتعليم الكبار في ضوء القرآن والسمنة. علم تعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، الجزء السادس، تونس.

١٢٦. **الملحوني، عبد الرحمن (٢٠٠٢)**: تطوير مؤسسات تعليم الكبار غير الرسمية وزيادة فعالياتها بالدول العربية. في مستقبل تعليم

الكبار في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٢٧. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (١٩٩٦): مشروع استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي. تونس.

١٢٨. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (٢٠٠٠): استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي. تونس.

١٢٩. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (٢٠٠١): الخطة العربية لتعليم الكبار. تونس.

١٣٠. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (٢٠٠٢): مؤتمر الإسكندرية السادس لتعليم الكبار وتحديات العصر في تطوير تعليم الكبار في الوطن العربي. تونس.

١٣١. **مهنا، كامل** (١٩٩٧): المنظمات الأهلية العربية... الدور المطلوب في متابعة خطط وبرامج وعمل مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة والسكان والصحة الاجتماعية. المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة.

١٣٢. **ناصف، محمد أحمد حسين السيد** (١٩٨٩): التربية السياسية للشباب. دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة، جامعة الزقازيق، كلية التربية.

١٣٣. **نوفل، محمد نبيل** (١٩٧٩): التعليم والتنمية الاقتصادية. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٣٤. **نوفل، محمد نبيل** (١٩٨٥): دراسات في الفكر التربوي المعاصر. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٣٥. **نوفل، محمد نبيل** (١٩٩٠): باولو فريري : فلسفته، آراؤه في تعليم الكبار، طريقته في محو الأمية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

١٣٦. **هلال، عصام الدين علي، وطلعت عبد الحميد فايق** (٢٠٠٢): قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر. مكتبة الانجلو المصرية.

١٣٧. **يحيى، جلال** (١٩٦٥): التخلف والاشتراكية في العالم العربي. القاهرة، دار المعارف.

١٣٨. **اليحيى، عبد الرزاق** (١٩٩٠): التعليم الشعبي وتعزيز الديمقراطية في الأراضي العربية المحتلة. مجلة تعليم الجماهير، العدد ٣٧.

١٣٩. **اليونسكو (١٩٩٥)**: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين. التعليم ذلك الكنز المكنون، منشورات اليونسكو.

١٤٠. **اليونسكو** (١٩٩٠): الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلة العمل الأساسية. المؤتمر العالمي حول التربية للجميع.

١٤١. **اليونسكو** (٢٠٠٠): إطار عمل دكار "التعليم للجميع... الوفاء بالتزاماتنا الجماعية". المنتدى العالمي للتربية، دكار، السنغال.

١٤٢. **العروي، عبد الله**: مفهوم الايديولوجيا. الناشر: المركز الثقافي العربي: بيروت/ الحمراء-شارع جان دارك-بناية المقدسي-الطابق الثالث، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣.

١٤٣. **دي كرسبني**: أنطوني وكينيث مينوج. أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة. ترجمة ودراسة د. نصار عبد الله. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

١٤٤. **طرابلسي، فواز**. صلات بلا وصل: ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية، شركة الرّس للكتب والنشر ش.م.م. بيروت لبنان. الطبعة الأولى: كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

١٤٥. **عبد اللطيف، كمال**. في الفلسفة العربية المعاصرة. دار سعاد الصباح: المسقاة ٢١٣٣- الكويت. الطبعة الأولى ١٩٩٣.

أولا: الكتب

١. **أحمد المجذوب**، الغرامة كبديل للحبس قصير المدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية-قسم بحوث المعاملة الجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢. **أحمد فتحي سرور**، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٧٢

٣. **أحمد فتحي سرور**، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠

٤. **أحمد فتحي سرور**، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢،

٥. **أحمد لطفي السيد**، المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب، ج١-الظاهرة الإجرامية، ٢٠٠٣

٦. **إدريس لكريني**، السلطة التقديرية للقاضي الزجري، الطبعة الأولى،٢٠٠٤.

٧. **أكرم نشأت إبراهيم**، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨.

٨. **أمين مصطفى محمد**، علم الجزاء الجنائي-الجزاء الجنائي بين النظرية والتطبيق-دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٥.

٩. **جعفر العلوي**، مدخل لدراسة القانون الجنائي العام المغربي ، ط ٢٠٠٥.

١٠. **حسنين المحمدي**، الخطر الجنائي ومواجهته، منشأة المعارف بالإسكندرية، .٢٠٠٣.

١١. **رمزي رياض عوض**، التفاوت في تقدير العقوبة "المشكل والحل دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٥.

١٢. **العلمي عبد الواحد**، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، طبعة ٢٠٠٢.

١٣. **عبد الرحمن محمد أبو توتة**، أصول علم العقاب، شركة ELGA، مالطا، ٢٠٠١.

١٤. **عبد الرحيم صدقي**، علم العقاب على ضوء العلم الحديث في الفكر المصري والمقارن، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

١٥. **عبد السلام بنحدو**، الوجيز في القانون الجنائي المغربي، المطبعة والوراقة الوطنية ، مراكش، ط٥،٢٠٠٤.

١٦. **عبد القادر عودة**، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر التوزيع، لبنان، الطبعة الرابعة عشرة، ٢٠٠٠، الجزء الأول.

١٧. **عدنان بن عبد الله البرواني**، تجاوز حدود الدفاع الشرعي، سلطنة عمان.

١٨. **فوزية عبد الستار**، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥.

١٩. **لطيفة المهداتي**، حدود سلطة القاضي في تفريد الجزاء، مطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٢٠. **مأمون محمد سلامة**، حدود سلطة القاضي الجنائي في تطبيق القانون، دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

٢١. **محمد بجاد العتيبي**، السلطة التقديرية للقاضي في الامتناع عن النطق بالعقاب، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت، ٢٠٠٥.

٢٢. **محمد سعيد نمور**، دراسات في فقه القانون الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

٢٣. **مصطفى فهمي الجوهري**، تفريد العقوبة في القانون الجنائي "دراسة تحليلية في القانون المصري و قوانين بعض الدول العربية"، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٢.

٢٤. **هاشم رستم**، الإفراج الشرطي، جامعة السلطان قابوس، ٢٠٠٧.

٢٥. **شرح قانون المسطرة الجنائية**، تقديم الأستاذ محمد بوزوبع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات.

١. **آيت عبد المالك نادية**، مذكرة ماجستير، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل التشريع الوطني والقانون الدولي ألاتفاقي، جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر، ٢٠٠٥.

٢. **سرور بن محمد العبد الوهاب**، رسالة ماجستير بعنوان "الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤.

٣. فخ العولمة.

٤. "الأعتداء على الديمقراطية و الرفاهية".
٥. **ترجمة:** عدنان عباس على.
٦. البنك الاسلامى للتنمية.
٧. وقائع ندوة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية و تنفيذ اتفاقيات جولة اوروجواى.
٨. بيتر سكاون.
٩. **ترجمة:** ايناس ابو حطب.
١٠. **امريكا:** الكتاب الاسود.
١١. د. محاضر محمد.
١٢. المستقبل المسروق.
١٣. قصة الهجمة على النمور الآسيوية.
١٤. **ترجمة:** أمير صديق و محمد الخاتم.
١٥. البنك الاسلامى للتنمية.
١٦. وقائع ندوة.
١٧. أعداد الأمة للقرن الحادى و العشرين.
١٨. "تطوير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية".
١٩. كتونو – جمهورية بنين – عام ١٩٩٨م.

المراجع الأجنبية

1. Edited by: Said El-Naggar.
2. The Uruguay Round and the Arab Countries.

٣. "البنك الاسلامى للتنمية"

4. Bob Woodward.
5. Plan of Attack
6. Editor: Lara E. Furar
7. Building the Global Information Economy.

8. A Roadmap from the Global Information Infrastructure Commission.
9. "Center for Strategic and International Studies (CSIS)".
10. Edited by: Daniele Archibugi and Jonanthan Michie.
11. Technology, Globalization and Economic Performance.
12. World Bank.
13. Information Technology and National Trade Facilitation
14. "Guide to Best Practice"
15. Mahathir Mohamad
16. A New Deal for Asia
17. Editors: Meghnad Desai and Paul Redfern:
18. Global Governance
19. "Ethics and Economics of the World" order
20. Mahathir Mohamad
21. Globalization and the Realities
22. The Rules of the Game in the Global Economy
23. "Policy Regimes for International Business"
24. Editors: Jerry Mander and Edward Goldsmith.
25. The Case against the Global Economy and for a Return toward the Local
26. Editors: John H. Dunning and Khalil A. Hamdani.
27. The New Globalism and the Developing Countries
28. Joseph Stiglitz
29. Globalization and its Discontents
30. De Anne Julius.
31. Global Companies and Public Policy
32. "The growing challenge of foreign Direct Investment"

33. Hans Peter Martin and Harald Schumann.

34. Butter, J. Donald (1966) : Idealism in Education. N.Y., Harper & Row.

35. Ehman, L. (1980) : The American School in the Political Socialization Process. Review of Educational Research, vol (50), Nd1, PP 22 – 199.

36. Glazer, Edmund J. (1993) : New Challenges for Education and Democracy in the U.S.A. Convergence, XXVI number 1. ICAE Toronto.

37. I.C.A.E (1984) : General Assembly. Final Report, Cairo and Toronto.

38. Illich, Ivan (1970) : Deschooling Society New York. Harper & Row.

39. International Council for Adult Education, Jamica declaration 2001, Toronto.

40. Knowles, Malcolm (1977) : The Adult Education Movement in the United States. NewYork : Robert E. Krieger Publishing Company.

41. Lindeman, Eduard C (1961) : The Meaning of Adult Education. Montreal, Harvest House.

42. Mason, Robb and Shirley Randell (1995) : Democracy, Subsidiarity and Community based Adult Education. Volume XXVIII. ICAE Toronto.

43. Naik, J.P. (1980) : Non formal Education in India : a retrospect and prospect. In Shah. A.B & Bahn's eds. Non formal Education and the NAEP, New Delhi, Oxford University press.

44. Owiti, Okech (1993) : Reflections on Poverty, legal structures and Democracy, and their implication for adult Education. Convergence, XXVI number 1. ICAE Toronto.

45. Proulx, Jacques (1993) : Adult Education and Democracy : Popular Education. A tool for Maintaining and Developing Democracy, Convergence XXVI, Number 1. ICAE Toronto.

46. Steven, Nago (1992) : Social change. (3rd ed), New York, Holt Rinehart and Winston.

47. UNESCO (1997) : Fifth International Conference on Adult Education. Final Report.

48. Watters, Shirley (1997) : Globalization, Adult Education & Training. Impact and issues, CACE publication, Cape Town.

49. Walters, Shirley & Funeka Loza (2000) : Township learning. Adult Education within a South African University. Convergence, XXXIII, number 3, Toronto.

50. Yamaguchi, Makoto (1993) : Deepening Democracy in Japan. Adult Education, Convergence XXVI, Number 1. ICAE Toronto.

51. .Edited by: Michael Yeoh, Chong Kuang Yin and Linn Chai Mee.

52. Globalization and its Impact on Asia